

شواهد على وجود النظم في القرآن الكريم

- البروفيسور الطاف أحمد الأعظمي¹

ترجمة من الأردوية: د. محمد فضل الله شريف²

ملخص البحث

إن القرآن الكريم هو الكتاب الوحيد الذي أثير عنه السؤال أنه لما لم يراع الترتيب والنظم، وينثرها نثرًا، فالمستشرقون خاصة كارلائل وسر ويلم ميور وإن كانوا يقرّون بعظمة الرسول ﷺ ولكنهما يجحدان بأن هذا القرآن القرآن المنزل على الرسول، لما أنهما جعللا القرآن مجموعة أفكار وأخيلة متناثرة ومبعثرة لا غير، وهناك بعض العلماء مثل عز الدين ابن سلام، والشاه ولي الله الدهلوي، وغيرهما ممن لم يقرّوا في القرآن الكريم بأنه مرتب ومنظم، وأنهم يقولون إن هذا القرآن لا يراعي ارتباط الكلام بأنه نزل حسب مقتضيات والظروف في نيف وعشرين سنة في أحكام مختلفة وأسباب متعددة، ولذا يقول الشاه ولي الله الدهلوي إن القرآن الكريم لم ينزل على منهج المتون المبوبة والمفصلة، حتى يكون كل موضوع في باب من الأبواب أو فصل من الفصول، إن مثله كمثل الفرامين والأحكام التي يوجهها الملوك والسلاطين إلى شعوبهم حسب مقتضيات الأحوال ومتطلبات الظروف، حتى تجتمع نماذج كثيرة منها، فيقوم أحد بتدوينها وترتيبها، إن الله عز وجل هكذا أنزل على عبده المصطفى لهداية عبادته وإرشادهم حسب مقتضيات الأحوال والظروف سورة بعد سورة من غير مراعاة للترتيب واهتمام بالربط بين الآيات والصور، ولكن الشاه ولي الله الدهلوي بنفسه يعدّ النظم القرآني من معجزات هذا الكتاب العظيم في موضوع آخر، ثم يقدّم كاتب المقالة أقوال العلماء الذين يقولون بنظم القرآن وترتيبه من كلام عيسى الرماني، وكلام الحمصي، بأن القرآن الكريم في أسلوبه

¹ كاتب هندي كبير للدراسات الإسلامية ومفسّر القرآن الكريم بالأردوية

² أستاذ مساعد، كلية ايه كيه ايم الشرقية التابعة بالجامعة العثمانية، غاتشي غوره، حيدر آباد

العدد الخاص مجلة الهند

البديع، ينفرد أصلاً على سائر الأساليب المعروفة، فقد عجز العرب القدماء عن الرد عليه لأنهم رأوا جنساً من الكلام غير ما تؤديه طباعهم ولكنه يزيد في الحسن والمذاق، إن القرآن الكريم كتاب وحيد على أرض المعمورة يحيط كل جوانب الحياة، من العقائد والعبادات، والإرشادات الأخلاقية، والهدايات في كل ناحية من نواحي الحياة، الانفرادية والاجتماعية، كما يضم دعوة الأنبياء، وقصصهم وحكاياتهم، والدعوة إلى ذكر الله عز وجل، وإلى تزكية النفوس، والتفكير في آثار نعم الله المنتشرة في الكون، إن هذا القرآن يحمل ميزات وخصائص، فقد أشاد العلماء في كل عصر ومصر واعترفوا بقدره وقيمته، وهو عديم النظير في تركيبه اللفظي، ووصله التركيبي، وجريان جملة على روي ونسق، وندرة وتنغم قوافيه، وسحر أساليب بيانه، وما يحتوي من الطراز الجديد في أساليبه وتشبيهاته واستعاراته، وإن اللهجات تتبدل وتتغير بعد مضي قرن واحد ولكن القرآن ولو قد مضى عليه أربعة قرون فهو على قمة البلاغة من أول يومها إلى هذا اليوم، إن هذا القرآن التفاعلي قد تحدّى الشعراء والخطباء والبلغاء في زمانه على أن يأتوا بمثل هذا القرآن أو عشر سور، وأخيراً دعاهم إلى الإتيان بسورة قصيرة كمثله، ولكن أهل العرب عجزوا عن الإتيان بمثله، فمثل هذا الكتاب المعجز التي قد أبهر العقول، وأدهش الفطون كيف نقول بأنه كلام مبعثر، وعديم الانسجام، إن هذا التأثير القرآني الذي حرّض قريشاً أن يرفعوا هتافهم عند استماع القرآن، كيف لا يراعي الترتيب في كلامه، وكيف يمكن أن يترك الكلام غير المرتبط الأثر في النفوس والقلوب، وإن قمنا بتغيير يسير لخطبة أحد من الأدباء بأن نجعل أولها آخرها وآخرها أولها، فلا نستطيع بعد ذلك أن نطلق عليها اسم الخطبة، يثقل سماعها والالتفات إليها على السمع، فبعد ذلك قدّم الكاتب الانسجام والترتيب في سورة الفاتحة، وسورة البقرة، وبين التناسق والترتيب فيما بين الآيات القرآنية المختلفة فيها والمواد والموضوعات، كما نرى ذلك واضحاً وبيّناً في ذلك، إن القرآن الكريم لم يفهم نظمه وتنسيقه بين الآيات لعامة الناس إلا أهل العلم، لما أن القرآن الكريم يحمل ميزة الإيجاز البياني، يعني وهو يؤدي المعنى الكثير في ألفاظ قليلة قليلة للغاية، فبذلك يزداد حسن الكتاب،

وجماله اللغوي، ويزداد تأثيره وتفاعله في القلوب، ويسهل الأمر على الحفاظ في الحفظ والقراءة، ويتسر لهم الأمر في صيانة القرآن وحفظه حسب الوعد الإلهي، وإن ذلك لا يتأتى إلا بإيجاز القرآن الكريم، وذلك حسب عادة العرب أنهم يحبون الإيجاز في كلامهم في الشعر والنثر والخطبة، ويختار الرمز والإشارة والكناية بدل التفصيل والتوضيح، فمثل لذلك الكاتب من كتاب الحيوان للجاحظ، فلا بد من النظر والإمعان والتدبر والتفكير في فهم الروابط بين آيات القرآن وسوره، فمثل هذا التدبر والتفكير يصقل المواهب ويزيد الكفاءات، ويتجلى لنا القرآن الكريم منظمًا ومربوطًا، إن الإيجاز في القرآن الكريم يكن في ستوره وخدوره الكنوز من المعارف والبصائر، فقدم بعد ذلك الكاتب مثالاً من سورة الرحمن، فبين الربط والانسجام بين آياتها المعدودة، وإن كان نرى التناثر في السور الطويلة ولكن إذا أمعنا النظر، وأطلنا التفكير فيبدو لنا الارتباط واضحًا، كما فصل الكاتب في الأمثلة من سورة الفاتحة، والبقرة، والإخلاص والمعوذتين في الآيات المعدودة من سورة الرحمن، فعلم بذلك إن القرآن الكريم كتاب مربوط ومنظم بين السور والآيات، فالإيجاز والاختصار يخفي ارتباطه، كذلك نثر القرآن ليس نثرًا عاميًا بسيطًا، بل هو نثر أعلى، فيحوي جميع المحاسن النثرية، ولذا يرى القارئ العادي الانتشار في كلامه، والراسخون في العلم يعلمون أنه مرتب ومنظم، فعلم بذلك إن القرآن الكريم كلام يراعي الترابط والانسجام في كلامه.

إن القرآن الكريم هو الكتاب الوحيد الذي أثير عنه السؤال: لما لم يراع الترتيب فيه ولا النظم؟ وهو مجموع آيات وسورة غير مرتبة؟ وفي تعبير آخر أنهم يصفونه بمجموعة لأفكار وأخيلة منتشرة ومبعثرة، يفوتها التنسيق والترتيب، وإن كان هذا القرآن بأجزائه المتفرقة، والمنفصلة، يزينه حسن اللفظ وتنسيق المعنى، ولكن أين هذا القرآن بالنسبة للكلام الذي يحمل ميزات وخصائص لفظية ومعنوية على السواسية.

لقد أبدى هذا الرأي المستشرقون الذين يقرّون بعظمة الرسول ﷺ ومجده وكرامته وشرفه، فقد أدلى كارلائل أحد المستشرقين بآرائه عن القرآن الكريم بكلمات تالية:

"على الرغم من شدة العناية والاهتمام، خاصة يصعب على الذي لا يقرّ عن القرآن الكريم بأنه منزل من السماء، وهو نعمة عظيمة لأهل الدنيا، بل هو يضطر إلى إقرار بأنه مجموعة لأخيلة وأفكار مبعثرة لا يربط أولها بآخرها، نسلم إلى حد أنه كتاب مرقوم، ولكن لعله أسوء مكتوب في العالم، ولكن هذا الكتاب لا يتيسر فهمه، وإلا لماذا يحبه العرب ويجله إلى هذا القدر، ولكن المكرمة والخصيصة التي يحملها القرآن الكريم وهو مبني على الحقائق، ومشتمل على الدقائق، وهو كتاب يعتمد على الصدق والصفاء، وأنا أحيط علمًا بأن كثيرًا من الناس جعلوه مجموعة من الأكاذيب والغرائر، وإن كنت لا أقر بأنه صلى الله عليه وسلم يحمل طبيعة بسيطة في كل آونة، ولكن من يكون بسيطًا في حياته، مخلصًا في عيشه، ولكن لا اتفق مع الناقدين الذين وجهوا سهام النقد إليه، وعملوا للتخريب والدجل والخرافات، وقالوا عن القرآن بأنه كتاب متضمن على الدجل والغرور، من يقرأ القرآن ينكر ويجحد هذه الأفكار الزائفة.

ولكن أقول: إن القرآن الكريم في الأصل مجموعة غير موضحة عن الروح العنصرية، والحماسة الزائفة، كلام لمن لم يكن له أي مس من الأدب، ولكنه يجتهد كثيرًا إلى تمثيل الأفكار الجياشة وتجسيدها للألفاظ والمعاني، وإن كان تزدهم عنده الأفكار، وهو لا يجزأ على القول بقليل على الرغم من أنه يجتهد كثيرًا في إظهار المعاني والتعبير عما جأش في صدره من أخيلة ومعان، ومفاهيم، ولكن تلك المعاني والمفاهيم التي يكنها صدره لم تتجسّد في كتاب مستقل، نقدر أن نطلق عليه الأفكار المبعثرة فقط، وما قال قال في غير تنسيق وترتيب، ولكن نستطيع حمله على الفطرة البسيطة، وهي حقيقة ساطعة منيرة للقرآن الكريم".¹

وقد أبدى آراءه مستشرق في القرن التاسع عشر وهو سر ويلم ميور بحيث يقول في كتابه المسمّى "حياة محمد" إن هذا القرآن كتاب مبعثر ومنتشر، يخلط بعض موادها عن الآخر، لا يحمل التنسيق الزمني ولا الترتيب المعنوي، والقطعة المنزلة

¹ Thomas Carlyle, The Hero As Prophet Service Leaguc, Bumbay, PP35-37

العدد الخاص مجلة الهند

في المدينة قد أوردتها قبل القطعة المكية، يقوم قانون بتدسيخ وتغيير قانون آخر، فهو في آونة يبحث عن موضوع حتى ترد جملة ليست له أي علاقة بالموقع، فيكون الكلام لا علاقة بالآخر كلياً، نظراً إلى هذا، لا نقدر بأنه القرآن المنزل في عهد الرسول ﷺ بهذا الترتيب والتنسيق.¹

هذه أفكار المستشرقين الذين لا يسلمون القرآن الكريم بأنه كتاب منزل من السماء، بل يعدونه من مصنفات الرسول ﷺ، وإن كان في رأيهم نصيب من العصبية المذهبية، بجانب أنهم لا يعلمون كثيراً عن العربية والأدب العربي، والأسلوب القرآني، وإن كانوا يرون في القرآن الكريم التنائر وعدم الانسجام، ليس مستبعد كلامهم، يقبله الذهن، ويقره القرار، ولكن ما يبعث على العجب إن بعض علماء المسلمين يظنون كذلك، والفرق فيما بينهم وبين المستشرقين أنهم يقرون بأن القرآن الكريم كتاب منزل من الله عز وجل، ويستيقنونه وسيلة وحيدة أخيرة للرشد والهداية، ومنبعاً للعلوم والمعارف، ولكنهم يقولون إن القرآن الكريم قد أنزل على الرسول ﷺ حسب الأحوال والظروف والحوادث الطارئة، ولهذا إنه يخلو عن الترتيب والتنسيق، وهو مثال للبحر الممتلئ من اللآلي والمرجان، ولكنها بدون تنظيم ولا ترتيب.

ومن العلماء الذين يقولون بذلك الشيخ عز الدين بن عبد السلام (ت 1261/660م):

"علم حسن لكن يشترط في حسن ارتباط الكلام أن يقع في أمر متحد مرتبط أوله بآخره فإن وقع على أسباب مختلفة لم يقع فيه ارتباط ومن ربط ذلك فهو متكلف بما لا يقدر عليه إلا بربط ركيك يصان عن مثله حسن الحديث فضلاً عن أحسنه فإن القرآن نزل في نيف وعشرين سنة في أحكام مختلفة شرعت لأسباب مختلفة وما كان كذلك لا يتأتى ربط بعضه ببعض".²

¹ William Muir, The Life of Mohammad, ESQ, 1957, Vol.1.35-37

² جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، النوع الثاني والستون: في مناسبة الآيات والسور، 370/3

العدد الخاص مجلة الهند

ومن العلماء الهنود الشاه ولي الله الدهلوي يقول بذلك، بأن البحث والفحص عن ارتباط الآيات القرآنية فيما بينها أمر لا ينفع، لأن العرب لا يعرفون أي شيء من الارتباط والتنسيق في التحرير والكتابة، فقد عمّ وراج هذا الأسلوب في المتأخرين، فهو يحزر في كتابه "الفوز الكبير في أصول التفسير":

"وقد جاءت هذه العلوم في القرآن الكريم على طريقة العرب الأولين، لا على منهج العلماء المتأخرين، فلم يلتزم في آيات الأحكام منه، طريق الإيجاز والاختصار كمؤلفي المتون الفقهية، ولا طريق تنقيح الحدود والقيود، كما يفعله الأصوليون. وقد التزم في آيات الجدل والمخاصمة إيراد الأدلة المشهورة المسلمة، والبراهين الخطابية، لا تنقيح البراهين، وتقسيمها على طريقة المنطقيين، ولم يراع في الانتقال من مقصد إلى آخر، ومن موضوع إلى موضوع آخر، تلك المناسبة التي يراعها الأدباء المتأخرون، بل ألقى على عباده ما رآه مهمًا، سواء كان مقدمًا أو مؤخرًا".¹

ثم أجاب الشيخ الدهلوي عن السؤال الذي أثاره أحد، بأنه لما لم ينزل القرآن الكريم على أساس الموضوعات في الترتيب والتنسيق، فيقول الشيخ الشاه ولي الله الدهلوي:

"إن قدرة الله - تبارك وتعالى - وإن كانت محيطة بجميع الممكنات، ولكن القول الفصل في هذا الباب إنما هو للحكمة ... والحكمة هي موافقة للمبعوث إليهم في اللسان وأسلوب البيان".²

لم يقل الشاه ولي الله الدهلوي بالترتيب والنظم بين سور القرآن المجيد، وعنده يحمل القرآن من أسلوب البيان، أساليب فرامين الملوك والسلاطين من بدايته إلى نهايته فيقول الدهلوي في هذا الصدد:

"لم ينزل القرآن الكريم على منهج المتون المبوبة والمفصلة حتى يكون كل موضوع فيه يختص بباب من الأبواب أو فصل من الفصول؛ بل افترض القرآن الكريم

¹ الشاه ولي الله المحدث الدهلوي، الفوز الكبير في أصول التفسير، دار الصحوة، القاهرة،

1407هـ-1986م، 30/1

² المصدر نفسه، 139/1

كمجموعة الرسائل والفرامين التي يوجهها الملوك والسلاطين إلى رعاياهم حسب مقتضيات الأحوال ومتطلبات الظروف، ويوجهون واحدة ثم أخرى فثالثة فرابعة، وهلم جرا، حتى تجتمع نماذج كثيرة من هذه الفرامين، فيقوم شخص بتدوينها وترتيب مجموعة لها، وهكذا المالك على الإطلاق - جل ثناؤه - أنزل على نبيه المصطفى ﷺ لهداية عباده وإرشادهم حسب مقتضيات الأحوال والظروف سورة بعد سورة، وقد كانت كل سورة من هذه السور في عهد النبي ﷺ محفوظة بصورة مكتوبة إلا أنها لم تكن مدونة في صورة مجموعة¹.

ولكن ما ذكر العلماء من عدم النسق والترتيب بين الآيات القرآنية وسورها، وإن كانت هذه حقيقة نسلّمها جزئياً، ولكن لا نقرها ولا نصدقها بعدة وجوه؛ فإن نزل القرآن الكريم حسب مقتضيات الظروف المختلفة نجماً نجماً، ولكن لا يراد بذلك أنه لم يراع الترتيب والنظم فيما بين الآيات القرآنية.

والواقع أن الترتيب الحالي للقرآن الكريم ليس ترتيباً نزولياً، ولكنه ترتيب توقيفي، فقد قدّمت السور المنزلة متأخراً كما أحرّت السور المنزلة مقدماً، والسبب في ذلك تناسب مواد السور وانسجامها، ولقد علم بكثير من الروايات أنه إذا نزلت آية أو آيات كان النبي ﷺ يأمر كتّاب الوحي أن يكتبوها في السورة الفلانية بعد الآية الفلانية، وإن لم يراع التنسيق المعنوي بين الآيتين أو السورتين فلم كان الرسول ﷺ يأمر بهذا؟

ويؤيد هذه الفكرة التقسيم المقداري فيما بين السور، وإن كان القرآن يخلو تماماً عن الموضوع الخاص والنظام المعنوي لما احتيج إلى تحديد الآية وذكر وجه تسميتها بأنها سورة البقرة وهذه سورة آل عمران، وإلا جميع السورة تأتي من بدايتها إلى نهايتها على ترتيب خاص، وأسلوب منفصل، ولكن لم يحدث هذا، كان رسول الله ﷺ يهتم بكتابة الآية بالترتيب الخاص، كما أشرنا إليه آنفاً، وإذا كانت سورة تبلغ حدّاً خاصاً فسميت باسم خاص، وتحصل لها رتبة كاملة للسورة، وكذلك قد بلغ جميع السور طوال مدة تستغرق 23 سنة إلى أوج كمالها.

¹ المصدر نفسه، 1/ 161

العدد الخاص مجلة الهند

لا نتفق مع فكرة الشاه الدهلوي رحمه الله بأن الترابط فيما بين اللفظين، والجمليتين، والبابين ليس من جزء البلاغة عند أهل العرب، ولذا لا طائل في بحث التناسب والتوافق فيما بين جميع الآيات القرآنية.

هذه حقيقة لا تجحد أن القرآن الكريم يراعي في أسلوب بيانه أذواق العرب في التكلم والنطق، ولكن لا يهتم به كاملاً، فقد أضاف كثيرًا في الأساليب البيانية، وأبرز الجوانب البلاغية الجديدة، فقد عمل لتجديد الأساليب المقبولة والمتداولة فيما بين العرب، وأبلغها إلى ذروة كمالها، ولذا كان العرب قد عجزوا عن معارضة القرآن الكريم في أساليبهم المعروفة.

أحل البلاغيون الأسلوب البديع من بين وجوه إعجاز القرآن محل العظمة، فقد ألف أبو عيسى رماني (ت 384/994م) كتابًا في إعجاز القرآن الكريم، يقول فيه: "فإن العادة كانت جارية عند العرب بضروب من أنواع الكلام معروفة: منها الشعر، ومنها السجع ومنها المنثور الذي يدور بين الناس في الحديث فأتى القرآن بطريقة مفردة خارجة عن العادة لها منزلته في الحسن تفوق به كل طريقة، ولذلك من جاء بغير الوزن المعروف في الطباع، الذي من شأنه أن يحسن الكلام بما يفوق الموزون".¹

يكتب الأستاذ الحمصي وهو يتكلم عن إعجاز القرآن:

"ومن هذه المميزات ما يرجع إلى أسلوب القرآن الغريب الذي جاء مخالفًا لأساليبهم في الكلام، فانظروا افتتاح آياته وسوره بما لا عهد للعرب به، كالحروف المتقطعة في أوائل السور، فإنها كالمفتاح الموسيقي للآيات التي بعدها، وتوجيه الخطاب في مثل قوله: "يا أيها الذين آمنوا.. يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم.." ومنها انتهاء هذه الآيات، بفواصل موسيقية، تنتهي بحرف ساكن قبله حروف المددة (ي، و) مما يعطي ضربًا مستعذبًا خاصًا من الموسيقى.. ومنها هذا الضرب من الموسيقى

¹ محمد حنيف فقيهي، نظرية إعجاز القرآن عند عبد القاهر الجرجاني عن كتابيه أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، ص 62

العدد الخاص مجلة الهند

الداخلية الناتجة من موسيقى الألفاظ منها، توافق الحروف في أواخر الآيات، أو تقاربها، مما يشبه السجع، ولكنه لا قياس به من حيث استعذاب النفوس له، ومنها هذا التقارب في مقدار الجمل، والانسجام بين ألفاظها المفردة وتركيبها حتى لكأنها تجري على وزن خاص".¹

ويقول الأستاذ الرافعي: "إن إعجاز القرآن في أسلوبه البديع ينفرد بأسلوبه على سائر الأساليب المعروفة، فقد عجز العرب القدماء عن إجابته، لأنهم رأوا جنسًا من الكلام غير ما تؤديه طباعهم؛ ولكنه يزيد في الحسن والحلوة والمذاق".² مما يلقي في الحيرة والعجب أن الشاه ولي الله الدهلوي قد قدم دليلًا في فصل إيجاز القرآن الكريم فيقول:

"منها الأسلوب المعجز البديع، ولقد كانت للعرب عدة ميادين يركضون فيها جواد بلاغتهم وبياناتهم، ويتسابقون فيها مع أقرانهم وهي القصائد، والخطب، والرسائل والمحاورات، ولم يكونوا يعرفون غير أساليب هذه الأصناف الأربعة، ولا كانت عندهم قدرة على إبداع غيرها من الأساليب، فكان إبداع أسلوب جديد يختلف عن أساليبهم على لسان نبي أمي - عليه أفضل الصلاة والسلام - إعجازًا قائمًا برأسه".³ إنه أبرز إعجاز القرآن الكريم في جانب الوزن والقوافي فيذكر بهذا الشأن:

"ولو سألنا: لماذا لم يختار القرآن الكريم تلك الأوزان والقوافي التي تعرف لدى الشعراء وهي أحلى وألذ، قلنا: إن اللذة والحلاوة أمر نسبي، يختلف باختلاف الشعوب والبلدان والعقول والأذواق، ولو سلمنا - جدلاً - أن تلك أحلى وألذ، فإن إبداع أسلوب جديد ونموذج جديد من الأوزان والقوافي على لسان الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - الذي كان أميًا لم يقرأ ولم يكتب، آية ظاهرة من الآيات الدالة على نبوته ورسالته ولو كان القرآن قد نزل على أوزان الشعر

¹ المصدر نفسه، ص 76

² المصدر نفسه، ص 79

³ الفوز الكبير في أصول التفسير، المصدر السابق، 1/ 165

وقوافيه المعروفة لذهبت بالكفار الظنون إلى أنه شعر من شعرهم المتداول المعروف، ولم يعبروه كبير اهتمام ولم يبالوا به".¹

إنّ هذه حقيقة ساطعة أن القرآن الكريم كتاب وحيد ومنفرد في أسلوب بيانه، وموضوعاته المختلفة، لا نجد أيّ كتاب على وجه المعمورة سواء كان في بيان الأديان أو غيرها، يكمل كمثله من كل الوجوه، ومزيج جيد للمقتضيات الدينية والدنيوية، فمثلاً أنه يحوي العقائد، والعبادات، والإرشادات الأخلاقية، ويشتمل على الهدايات لكل جانب من جوانب الحياة الانفرادية والاجتماعية، ويوضح جميع الأحوال والمقامات في الحياة الأخروية، يضم دعوة الأنبياء من جانب، والترغيب إلى الجهاد من جانب آخر، فيه ذكر لله عز وجل، ودعوة إلى تزكية النفوس، كما كان يدعو إلى التفكير في الآثار والموجودات في الكون، ويبرز أنواع خلق العالم، ويكشف النقاب عن أسرار الكون، ويذكر غايات خلق الكون وإيجاده، ويبين القصد والهدف من خلق الإنسان، فهو بكل حال يتوازن في بيان مشاكل الجسم والروح، والعقل والعواطف، والأفراد والجماعة، وفوق ذلك أن التعليمات التي يشتمل عليها يوافق تمامًا مع الفطرة الإنسانية، فلا يدعو إلى الرهبانية، ولا إلى حبّ الدنيا واستسلام نفسها إليها، فهو صراط مستقيم، وطريق نير في الفكر والعمل على السواء.

وإذا ألقينا النظر على القرآن الكريم من وجهة نظر الأدباء فنضطر إلى إقرار خصوصيته وميزته، وفي الحقيقة هي السیما النيرة على جبين خزينة الأدب العربي، والمحاسن الأدبية، والأعمال الجليلة لشيخكبير، والفردوسي، وغيرهما من الأدباء في وجهه فلا نقدر له أيّ قدر، فهي تمثل هواء ذهب أدراج الرياح، قد أشاده العلماء وأهل العلم في كل عصر ومصر، والأدباء والشعراء قد وجهوا التحية إليه اعترافًا بقدره وقيّمته.

وهو عديم النظير في تركيبه اللفظي، ووصلته التركيبية، وجريان جملة على روي، وندرة وتنغم قوافيه، وسحر أسلوب بيانه، وما يحوي من الطراز الجديد في استعاراته، وتشبيهاته، وأمثاله ومحاوراته، وأثره البالغ في النفوس؛ كأن الألفاظ

¹ المصدر نفسه، 1/ 165

منحوتة ومفروزة كالجواهر، والسعة في المعاني وعمقها بحال إن كل لفظ من ألفاظه يكن في نفسه العالم، وتنبع من كل آية العلوم والمعارف نبعا.

إن شيكسبير شاعر عظيم وصاحب القصة القصيرة في القرن التاسع عشر، ولكن أسلوب كلامه يختلف تمامًا عن الأسلوب في القرن العشرين، فقد عدت الألفاظ والتراكيب في قصصه القصيرة في القرن العشرين، ولكن ألفاظ القرآن، وتراكيبه ومحاوراته لم تترك إلى حد الآن؛ بل تعدّ فصيحة بليغة، قد أنشأت أساليب جديدة للبيان في علم البلاغة، ولكن لم تنسحب قيد شبر عن الأصول والأساليب التي اختارها القرآن الكريم قبل أربعة عشر قرنًا، المراد التأثير والتفاعل اللذان يعدّان أصلين أساسيين لصداقة أي كلام وافتعاله، فالقرآن الكريم على أعلى قمة، ومنقطع النظر، ولذا يهزّ قلب الكافر ويحرك شعوره ووجدانه بمجرد سماعه، إنّ هذا الكتاب التفاعلي قد تحدّى الشعراء والخطباء والبلغاء الذين يفتخرون بمعارفهم اللغوية، ويعزون على طلاقة لسانهم، على أن يأتوا بمثله:

"أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ ﴿٣٤﴾"
(سورة طور: 33-34)

وإذا ما أجاب أحد نداء القرآن، فقد تحدّاهم القرآن بأنه إذا عجزتم عن الإتيان بمثلي، فعليكم أن تأتوا بمثلي سوري. فقال الله عز وجل: "أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ". (سورة هود: 13)
ولكن لما أظهروا عجزهم عن ذلك، فقل لهم فليأتوا بسورة صغيرة كمثله.

"وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ". (سورة البقرة: 23)

فلما لم يتمكنوا من ذلك، أعلن القرآن الكريم:

"قُلْ لَئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَا كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾". (سورة الإسراء: 88)

فهنا نتدبر، فالكتاب الذي يتحدث أهل لسانه على أن يأتوا بمثله، فيمكن أن يكون ذلك الكتاب مبعثراً، متفرقاً، ومواده غير منظمة ولا منسقة، وأن يكون أوله غير ملائم من آخره، لماذا عجز أدب العرب وخطباؤها وشعراؤها المفلقون على أن يأتوا بمثل هذا الكلام العاثر والناثر، فالأمر عليهم هين أن يقولوا بعد تحدي القرآن الكريم كيف يقدر أحد أن يجيب هذا الكلام العاثر والناثر، الذي لا يراعي الترتيب والتنسيق في أجزائه التركيبية، ولكن ما وجهوا مثل هذا الاتهام إلى القرآن الكريم، فعلم بذلك صريحاً، أن هذا الكلام على ترتيب وتنسيق عندهم، يشهد التاريخ؛ بل فاعترف أهل الفطنة منهم أن هذا الكلام معجز، فيقول رئيس مكة المغيرة بن شعبة لصدّ الناس عن الاستماع إلى القرآن. يروي القرآن قوله هذا كما يلي:

"وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ" (سورة حم السجدة: 26)

إن هذا التأثير القرآني المنقطع النظير يدلّ دلالة واضحة على أنّ القرآن الكريم يراعي الترتيب في كلامه، هل يمكن أن يتفاعل الكلام غير المربوط، ويترك مثل هذا التأثير، فاترك الكلام عن كتاب الله عز وجل، فلنأخذ صنفاً من أصناف كلام الناس مثلاً الخطبة، فنقوم بتغيير الكلام وتقديم بعض أجزائها على البعض، فهل تبقى تلك الخطبة على تأثيرها القديم، فالأمر مستعبد من أن نطلق عليه اسم الخطبة، فالإصغاء والالتفات إليها يثقل على السمع.

التفاعل الكثير للقرآن الكريم كما ذكر من قبل بأنه كلام صادق، وفصيح وبلغ، فبقدر صداقة الكلام وفصاحته وبلاغته يؤثر ويتفاعل في قلوب الناس، والترتيب والتنسيق نوع من أنواع البلاغة، وإذا نسلّم أن القرآن الكريم على قمة البلاغة وذروتها، وهو في الحقيقة تحمل هذه الصفة، فيكون في غاية من الترتيب والتنسيق. فنقدم هنا استعراضاً لبعض السور القرآنية، لنعلم جيداً أنّ القرآن الكريم كلام يراعي التنسيق والترتيب.

العدد الخاص مجلة الهند

إن سورة الفاتحة أول سورة من القرآن الكريم، ويسمى بفاتحة الكتاب، فلنقرأ بكل معاني التدبر والتفكر فلا نجد فيها الانتشار المعنوي في أي موضع من مواضعها، فكل آية منها مرتبطة ما قبلها من بعدها، والموضوع المركزي لهذه السورة التوحيد، فعبر عنه بالصراط المستقيم، فالعبد يعهد بالله عز وجل بعد الحمد والثناء بعبادته والاستعانة به، ثم يقدم عريضته إلى الله عز وجل بأن يرشده إلى صراط التوحيد، فلا يكتفي على الالتماس بالله عز وجل أن يوفقه بالسلوك على صراط المنعم عليهم، بل يدعو من الله عز وجل عن الانحياز عن صراط الذين نخوا عن صراط التوحيد من المغضوب عليهم ولا الضالين، فنرى في هذه السورة أي عدم الانسجام والتناسق؟

فتتبع سورة الفاتحة سورة البقرة، فتسميتها بهذا الاسم يثير العجب، ولكن إذا أمعنا النظر فلا نجد أي اسم جيد بغير هذا الاسم، فإن هذه السورة تحكي قصة البقرة في آياته من 67-76 "وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴿٧٦﴾" (البقرة: 67) فبعد ذلك لم يطيعوا حكمه، فتردوا في إنجاز أمره، فعلم بذلك عن طباعهم الشرشة، ثم ذكر الله عز وجل إلى نصف الجزء الأول عما عصوا من أوامر ربهم، فلذا سميت هذه السورة باسم البقرة، فيعرف بهذا الاسم التعريف الإجمالي لهذه السورة.

لا بد لفهم نظم هذا القرآن وترتيبه من المطالعة لبنية هذه السورة وتركيبها، فلا بد من قراءة السورة بكل تدبر وتفكير، فيعلم بذلك أنها مشتملة على بابين في الباب الأول فصول مختلفة، فالباب الأول يتعلق بأقوال وأعمال بني إسرائيل (اليهود) أوفي لفظ آخر يذكر هذا الباب قصة معاصيهم، والباب الثاني يتعلق من أهل الإيمان، وتعليمهم وتربيتهم، وفي لفظ آخر، إن كان الباب الأول يناقش المغضوب عليهم، وقصة كبرهم وتمردهم فالباب الثاني يعالج ممن أنعم عليهم من تفاصيل عقائدهم وأعمالهم، فلنن المسلمون بتقليدهم، لكي يفوزوا في الدنيا والآخرة.

لا بد لفهم تركيب السورة من تعيين موضوعها، فالموضوع الأساسي لهذه السورة هو الإيمان والعمل بالله عز وجل، كما أن اليهود أقروا الإيمان بلسانهم، وأنكروها

وجحدوا بها عن العمل، وعصوا عن أوامر ربهم، فجاء تفصيله في الآية 23 من بداية السورة، ثم يدعو القرآن المسلمين إلى الإيمان والعمل بأوامر الله عز وجل ويحزّضهم على العمل بجميع تفاصيلها، فليس عليهم أن يقرؤا باللسان وينكروا بالعمل ببعض أجزائه كمثّل اليهود؛ بل عليهم أن يدخلوا في الإسلام كافة، كما قال الله عز وجل: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ" (سورة البقرة: 208) فلا يمكن الاتباع الكامل والدخول في الإسلام كافة إلا بالصبر والصلاة "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ" (سورة البقرة: 153)

نذكر هنا بعد بيان تركيب السورة والموضوع الأساسي لها إجمالاً الترتيب والتنسيق للسورة الكريمة، فنعلم أولاً بأن القرآن المجيد كلام الله، ففيه هداية لمن يخاف الله عز وجل ويخشاه، ثم جاء بعده ذكر أوصاف المتقين، وهذا أسلوب معروفي في مقابلة القرآن الكريم، ثم أورد ذكر الكفار والمنافقين، ففصل أولاً أعمال المنافقين الذين يعيشون في الأرض فساداً، ثم بين ترددهم في أوضح مثال. ثم تبع بعد ذكر المخاطبين بالقرآن الكريم الموضوعات الأساسية من التوحيد، والرسالة والمعاد إجمالاً، ثم شرع في أصل الموضوع فيحكي القرآن بعد ذلك فسق اليهود وفجورهم، ولكن قبل البداية في ذلك يذكر قصة خلافة آدم في الأرض، ويوضح ذلك في التمثيل بين إبليس وآدم عليه السلام، وأبرز بذلك دورهما، ليعلم اليهود أنهم في أي طريق يسلكون وبمن يقتدون.

ثم يذكر القرآن الكريم النعم الكثيرة المتواترة على بني إسرائيل من الله عز وجل، كما يسرد معاصيهم، بأن هذا القوم قد انتهى فيه جميع الإمكانيات والتطورات، وأنهم ليسوا مؤهلين لذلك المنصب الرباني الذي تربعوا فيه، بل كانوا استحقوا الجزاء والعقاب، وقد حان لهم الموعد بأن يسلب منهم الوراثة الإبراهيمية للإمامة العالمية، ويفوض إلى بني إسماعيل عليه السلام.

إن هذا الباب ينتهي على ذكر إبراهيم عليه الصلاة والسلام، فخلال ذلك يقوم القرآن بإنكار وترديد كثير من أقوالهم مثلاً أنهم يقولون إن إبراهيم قد عهد إلى الله

عزّ وجل بأنه ينعم على بني إسرائيل إلى قيام الساعة، ويجعل فيهم الإمامة الدينية، فنبهوا "لا ينال عهدي الظالمين" وإنهم ظالمون مشركون، وكذلك اليهود يخفون الكعبة، فأشار الله عز وجل بأن بيت الله هو الكعبة، وإن إبراهيم عليه السلام بنفسه قام برفع قواعدها وبنائها، والدليل على ذلك مقام إبراهيم بأنه جعل مصلى إلى اليوم، والنبي الآخر المرسل من ثمرة دعاء إبراهيم عليه السلام، فإنه دعا عند بناء البيت "وابعث فيهم رسولاً" فتقبل الله دعاه.

كان اليهود يفتخرون بأن إبراهيم عليهم السلام أبوهم وجدهم، وقيل لهم لما لا تتبعون أسوته "مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ" (سورة آل عمران: 67) وإن أكثرهم مشركون ومبتلون في الفسق والفجور والشرك، فلا يفيد النسبة القولية، فمن يتبعه بكل إخلاص فهو بريء من الشرك.

كما ذكر من قبل أن الباب الثاني يشتمل على المواد التعليمية والتربوية للمسلمين، فيبدأ بذكر تحويل القبلة، فجاء التأكيد للمسلمين بوجهتهم إلى الكعبة، فأينما كانوا يولوا وجوههم إلى القبلة فقال الله عز وجل: "قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ" (سورة البقرة: 144) وهي قبلة حقيقة لأهل التوحيد، إن هذه الحادثة ليست حادثة تافهة، بل هي إعلان واضح وتام بأن السيادة والقيادة تنقل من بني إسرائيل، وتصدر عليها ولد إسماعيل عليه السلام.

فقد أمر المسلمون للتصدر على هذا المنصب العظيم، ولأداء هذه المهمة عليهم أن يستعينوا بالصبر والصلاة "استعينوا بالصبر والصلاة، إن الله مع الصابرين" فعلم بذلك أنّ القوم الذي لا يتسلح بسلاح الصبر والاستقلال، فلا يعينهم الله عز وجل، فقدّم الصبر على الصلاة للإعلام بأن الصبر كان له مكانة أساسية في الدين، فلا يتأتى العمل والاتباع في الدين إلا باختياره، حتى لا يمكن القيام في الصلاة إلا بالصبر، ثم ناقش القرآن بالسعي بين الصفا والمروة لإظهار أهمية الصبر في الدين، وهو شعيرة من شعائر الدين، هذا هو المكان الذي شهد "حادثة الذبح" وهذه الحادثة قد أبلغت بني إسماعيل إلى أوج كماله.

بعد تعليم الصبر والصلاة أبرزت حقيقة التوحيد بأن الخلق كله لا وجود له أمام وجود الله عز وجل "إن القوة لله جميعاً" وهو تقضي حوائج الناس ويحلّ مشاكلهم، والإقرار والإيمان بغير الله الطاقة ما فوق الفطرة ينافي التوحيد، ويدخل في الشرك.

وإنه يدخل في التوحيد بأن نسلم أنّ الله عز وجل هو الشارع والمقنن، فلا يقدر أحد على الإطلاق أن يقنّ بنفسه، واستنكر على سلوك الفقهاء اليهود الذين قد أصبحوا بأنفسهم شارعين وموجدين للقانون، ويفتون من غير دليل بتأويلاتهم الباطلة ويحلّون الحرام ويحرّمون الحلال، فقد غيروا قانون القصاص والإرث، فنهى المسلمين عن السلوك في هذا الطريق.

ثم تبع بعد ذكر التوحيد ومتعلقاته العبادات، وبعد ذلك أوضح بالترتيب الصوم (وقد جاء ذكر الصلاة من قبل) ثم الحج، فالجهاد فالإنفاق في سبيل الله، وأحكامها، كما جاء ذكر المعاملات المالية من الكتابة والربا، وإذا أمعنا النظر يرى لنا أنّ هذه الأمور كلها تتعلق بمقامات الصبر.

وقد انتهى هذا الباب على مواد التوحيد، ثم يتبعه الدعاء يطلب فيه العبد بكل سمع وطاعة العفو والخفة في الأحكام والفرائض، والوجه في ذلك أن هذه السورة تشتمل على كثير من الأحكام، علاوة على ذلك إن العبد يطلب النصرة في وجه الكفار مع الإقرار والإيمان بصنعه، "أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين".

إن هذه السورة منظمة في أحسن سلك النظم والترتيب؛ الابتدائية، وأصل الموضوع، والخاتمة، فلا نرى فيها أي شيء من الخلل، بل نراها منظمة ومرتبطة إلى حد يثير العجب.

بعد الفراغ من بيان الترتيب والتنسيق في سورة الفاتحة وسورة البقرة، نشعر في بيان السور الأخيرة من القرآن الكريم، أي سورة الإخلاص، والمعوذتين. إن سورة الإخلاص تتضمن بأكملها تعليم التوحيد، والمعوذتين تحتويان على طلب

الاستعاذة من أعداء التوحيد، كأنهما تشتملان على الدعاء بالاستقامة على التوحيد، فهذه السور الثلاث تتفق كاملاً وتربط فيما بينها بكل الوضوح.

وهذا أمر مهم بأن القرآن الكريم يبدأ بالدعاء (سورة الفاتحة) وينتهي على الدعاء (بالمعوذتين) ويتضمن الدعاء على موضوع التوحيد في كلا الموضعين، في بداية القرآن يستعين العبد من الله عز وجل في السلوك على الطريق المستقيم، وفي نهايته يعوذ من الأخطار المهددة في طريق التوحيد، فعلم من ذلك أن القرآن الكريم في الواقع كتاب التوحيد، فأوله توحيد، وآخره توحيد، والأمور التي يتأتى فيما بين الطرفين من أمور الرسالة والآخرة، والعبادات والشرائع، والأخلاق، والحكايات عن الأقوام والملل، وكشف النقاب عن حقائق الكون وأسرارها، فيربط كل ذلك في سلك التوحيد، فالتوحيد أصل أساسي، والأمور الأخرى كالفرع لها، فهي تشابه تمام كالأنهار التي تتبع من بحر التوحيد.

فمن ينظر القرآن كما ذكرنا أنقاً يقر بأن القرآن الكريم يراعي الترتيب والنسق في كلامه، ولكن يثور هنا سؤال: وإن كانت السورة والآيات تنظم وتنسق فيما بينها كما تدعون بذلك، فلما خفي النظم القرآني عن كثير من العلماء؟ الذين يعترفون بالترتيب والنظم فيما بين السور والآيات القرآنية فلم لم يبذلوا مساعيمهم في النظم القرآني، فلم اكتفوا في بيان النظم والترتيب في سورتين أو أربع سور فقط، فلما لم يقوموا وعجزوا عن إظهار حقيقة النظم القرآني، والأحوال تجري على هذا المنوال إلى حد الآن.

يقول كاتب هذه الأسطر: الأمر في ذلك يرجع إلى وجهين، الوجه الأول: إن القرآن يحتوي على الإيجاز البياني، فلذا لا تقدر الأذهان الذكية على فهم النظم والترتيب فيما بين السورة والآيات، فيسأل أحد: إن كان القرآن الكريم كتاب هداية، وهو يدعي بنفسه أنه هدى للناس، فلماذا يشتمل على الإيجاز؟ إن القرآن الكريم يحتوي على النصائح والتذكير فهي واضحة بيّنة "وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴿٧﴾" (سورة القمر: 17) ولكن أجزاء القرآن التي تشتمل على الحكم

والمعارف نرى فيه صبغة الإيجاز بكل وضوح وصراحة، لا يوضح مراده بغير التدبر وإجالة الفكرة، فهذه المواضع لم يفوض أمره إلى عامة الناس، بل فوض أمره إلى أهل العلم والعلماء.

إن الإيجاز في القرآن الكريم كما أدى إلى زيادة الحسن الأدبي والجمال اللغوي، فكذلك سبب في زيادة تأثيره وتفاعله، بجانب ذلك يسهل الأمر لحفظ القرآن الكريم وقراءته، ويتيسر الأمر في حفظ القرآن الكريم وصيانتها من التحريف والتبديل حسب الوعد الإلهي، وكما كان يهدف الإيجاز إلى إقامة الحجة على المخاطبين الأولين للقرآن الكريم من العرب.

يحيطنا علمًا بأن معظم الأدب الجاهلي يشتمل على الأشعار، وكان العرب يعربون عما يجيش في خواطرهم في أسلوب الشعر، وقد أصبح ذلك مذاقًا لهم، فهم تعودوا على ذلك ولم يمكن لهم التحرز في خطبهم عن هذا الأسلوب، فلذا نجد العبارات المقفاة والمسجعة في خطبهم، ولكنهم أكثر ما يحبون في الكلام هو الإيجاز، لأن العرب على قمة من الفطنة والذكاء، ولذا كانوا يحبون الإشارات والكنائيات في التعبير بدل التفصيل والتوضيح، وكانوا يراعون بذلك في أشعارهم خاصة، والرمز والإيماء هو الروح الحقيقية للشعر، ولا نجد أيّ أدب في الدنيا يقصر عنه، ولذا يرجح القرآن الكريم الإيجاز في البيان كعادة العرب وطبيعتهم وفطرتهم، فقدّم الجاحظ الأمثلة لذلك في كتابه "كتاب الحيوان":

"ولي كتاب جمعت فيه أيًا من القرآن؛ لتعرف بها فصل ما بين الإيجاز والحذف، وبين الزوائد والفضول والاستعارات، فإذا قرأتها رأيت فضلها في الإيجاز والجمع للمعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة على الذي كتبتك في باب الإيجاز وترك الفضول. فمنها قوله حين وصف خمر أهل الجنة: "لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ" (سورة الواقعة: 19) وهاتان الكلمتان قد جمعتا جميع عيوب خمر أهل الدنيا، وقوله عزّ وجل حين ذكر فاكهة أهل الجنة فقال: "لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ" جمع بهاتين الكلمتين جميع تلك المعاني".¹

¹ الجاحظ، الحيوان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ، 42/3

إن كان الكلام على نهاية الإيجاز فلا بد أن نسلم الكثير من المحذوفات، كما نرى ذلك في الأشعار، ولذا نحتاج فيه إلى التدبر والتفكير، فنربط في الكلام بعد جولان النظر، لا بد من فهم الروابط لفهم الكلام، فلا يمكن ذلك بغير التدبر والتفكير، ولذا يدعو القرآن الكريم في آياته إلى التدبر والتفكير، فمثلاً يقول في موضع:

"أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا" (سورة محمد: 42)

وقال في موضع آخر:

"كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَذَّبَ آيَاتِهِ وَلِيَذَكِّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ" (سورة ص: 30)

إن هذا التدبر يصف الأذهان، وينقيها، فتتيسر الفرصة لظهور مواهبها وكفاءاتها، وإذا أنعمنا النظر فيبدو لنا أن القرآن الكريم منظم ومنسق في معناه ومغزاه، ويوضح تماماً أن هذا الإيجاز يكن في ستوره الكنوز للمعارف والبصائر، فنقدم لذلك الآيات البدائية من سورة الرحمن:

"الرَّحْمَنُ (1) عَلَّمَ الْقُرْآنَ (2) خَلَقَ الْإِنْسَانَ (3) عَلَّمَهُ الْبَيَانَ (4) الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ (5) وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ (6) وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ (7) أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ (8) وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ (9) وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ (10) فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ (11) وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ (12) فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ". (سورة الرحمن: 1-12)

إن هذه السورة تشتمل على آثار قدرة الله وعلمه، فهي في الأصل آثار رحمة، في الآيات البداية الأربع تبين العطايا الربانية الثلاثة المتعلقة بالإنسان، أعني تعليم القرآن، وتخليق الإنسان، ومن تعليم البيان (النطق)، فقدم نعمة القرآن على سائر النعم؛ لأن القرآن الكريم هو عطية ربانية عظيمة لا يضاهيه ولا يساويه أي نعمة.

فأشار بعد ذكر هذه النعم الثلاث أن كل شيء في هذا العالم المادي يتبع القوانين المقررة من الله عز وجل، فلينظر الإنسان إلى الشمس والقمر، بأنهما كيف

يجريان في الليل والنهار على المراحل المعينة والمقررة من الله عز وجل، والأشجار والنبات تؤدي دورها المفوض إليهما بكل نظم وترتيب (فلما يشعر الإنسان نفسه خارجًا عن طاعة الله عز وجل؟)

ثم ذكر أنه رفع السماء وهي ثابتة قائمة في الفضاء بأمره، وإن هذا الرفع تتعلق بالعدل والميزان، ثم وجه الإنسان بجملة استطرادية إلى سلوككم المعدول عن الحق والعدل بأنهم يبخسون في الميزان، فوجه إليهم النصيح بأن يحذروا من هذا السلوك المأساوي الشنيع.

ثم وجه عنايته إلى خلق الأرض، والإنبات فيها من النعم من الفواكه والأثمار والأشجار بأنه مع الانتفاع بهذه النعم، يحرز وينحاز عن الاعتراف به، والشكر على إنعامه. فعلم من هذا الشرح والتوضيح أن التناثر الظاهري والمعنوي في الآيات يرجع إلى الإيجاز، ولكن قد أبرز المراد بتفصيل هذا الإيجاز.

والوجه الآخر في إخفاء النظم القرآني، البنية التحتية والتركيب الحالي بين السور، وخاصة بين السورة الطويلة، الترتيب والنظم بين السور الصغيرة باهر، والمواضع التي لا يتضح فيها النظم، إذا أمعنا النظر فنرى النظم القرآني فيها ظاهرًا، لأن النظام القائم فيما بين هذه السورة يثبت أن العمود والنظام يتحدان، ولكن السور الطويلة يختلف عنها تمامًا، وإن كان فيها العمود والنظام متحدين، ولكن هذه السور تحتوي على العمود الثانوي المدغم فيما بينها، ولذا نرى التناثر الظاهر والمعنوي عند القراءة، وإن انفردت تلك الموضوعات (العمودات) على الأبواب والفصول كما بيّناه في سورة البقرة، فيظهر النظم القرآني في كل سورة من سورة القرآن الكريم.

ما قدّمنا في الصفحات الماضية من شواهد ودلائل على النظم القرآني، بدا منها أن القرآن الكريم كتاب منسق ومرتب؛ بل إنه كتاب نظم معجز، ونرى في بعض أصناف الكلام مثل الفلسفة، والعلوم الحديثة، والأدب العالي، لا نصل إلى معناه ومراده إلا بعد التدبر والتفكير، والسبب في عدم الفهم في العلوم الفلسفية والعلوم الحديثة، معانيها المعقدة، والأشعار بما تشتمل على الرمز والكناية والاستعارات.

إن القرآن الكريم لا يشتمل على المعاني الدقيقة فقط بل إنه كلام أكثر إيجازًا واختصارًا، علاوة على ذلك نلاحظ هنا: إن النثر القرآني ليس نثرًا عاديًا بسيطًا، بل إنه نثر على أعلى قمة من العلم، فيجمع جميع المحاسن النثرية، فلذا يرى القارئ العادي الانتشار والانتثار في القرآن الكريم، وأما الراسخون في العلم وأصحاب الفكرة فيرون الترتيب والتنسيق في كلام الله عز وجل، فمثل ذلك أن النجوم على السماء في وجهة النظر العادي منتشرة على السماء، ولكن أصحاب النجوم والهيئة يشاهدون النجوم بالتلسكوب والمنظار، فيرون الانسجام والتنسيق فيما بين النجوم، فيدهشهم هذا الأمر.

مثل ذلك في القرآن الكريم، فلما ألقى أهل العلم النظر عليه فيعدمون عدم الانسجام في الظاهر، فيضئ لهم عالم مختلف للمعاني والمعارف فيرى في كل جوانبه اللآلي المنتورة من العلم والحكمة، فيجرب على لسانه من غير اختيار، هذا كلام الله عز وجل، فلا يكون كلام لأحد غيره.

خلاصة القول: قد برز مما قدّمناه أن القرآن كلام يراعي النظم والترتيب، وليس هو كلامًا غير مربوط، وبيانا غير منظوم، بل هو على أعلى قمة من الأدب، وعلى أرفع درجة من البلاغة، وخاصة إيجازه البياني، والأخير دائمًا يحول بين القارئ وفهم الترابط بين الآيات والسورة القرآنية، وبالرغم من ذلك إذا أمعنا النظر في آياته وسوره وجدنا أن القرآن كله من آياته وسوره مربوط ومنظم في سلك واحد.

المصادر والمراجع

- 1- الجاحظ، الحيوان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ
- 2- جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت
- 3- الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، د.ت
- 4- الشاه ولي الله المحدث الدهلوي، الفوز الكبير في أصول التفسير، دار الصحوة، القاهرة، 1407هـ-1986م.
- 5- محمد حنيف فقيهي، نظرية إعجاز القرآن عند عبد القاهر الجرجاني عن كتابيه أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت
- 6- Thomas Carlyle, The Hero As Prophet Service Leaguc, Bumbay
- 7- William Muir, The Life of Mohammad, ESQ, 1957

الإمام الفراهي ومنهجه لتحقيق الحديث والسنة

- الشيخ خالد مسعود الباكستاني¹

ترجمة من الأردوية: د. أورك زيب الأعظمي²

كان الإمام عبد الحميد الفراهي تتمركز فكرته على القرآن الحكيم وهو الذي أسس قواعد للتفكير الصحيح فيه، أهمها تتبع مواقع استعمال الكلمة في اللغة، ونظائر القرآن، ومتشابهاته، وسياق الآيات، ونظم السورة ومناسبتها، فالتفسير الذي يبدو من تلك الأصول أقرب من هدف القرآن الحقيقي وأقطع لدابر الاختلاف في تأويلاته الشتى. فإن يتبع المسلمون هذا المنهج لتفسير القرآن وتأويله يمكن أن نستأصل به اللعنة التي ضربت علينا لمحض اختلاف مذاهبنا ومسالكنا. وبالعكس من ذلك إنَّ المنهج الذي يشتمل على الروايات يشوش، لمجرد اختلاف التأويلات، أذهان الناس ويضرم بين أفراد الأمة نار الاختلافات. وبما أنَّ مسلحي شبه القارة يعتمدون على تفاسير تشتمل على الروايات، والذين فسروا القرآن بالأردوية لم يقدموا إلا ما قد بلغهم من أسلافهم، قد جمعوا - لاسيما المتدينين المتصلبين - على أن التفسير الصحيح المعتمد عليه هو الذي يشتمل على الروايات فاستغربوا منهاج الفراهي وأنكروه، ولأن من الصعب جدًا أن يسير أحدٌ على طريق يخالف الطريق الموطوء المعبد أساءوا الظن بمنهج الفراهي لتفسير القرآن، وهذا مما لا بأس به. ولكن الذي يتجاوز الحق هو قول بعض أصحابنا: إنَّ مذهب الفراهي يقرب ممن ينكر الحديث ويخالفه فسلكوا في ذلك مسلك ثورة إنكار الحديث وقطع دابرها.

وفي مجلة "البيان" الصادرة عن أمرتسر اتهم الإمام الفراهي عام 1941م بإنكار السنة في ضوء فصول من مقدمته لـ "تفسير نظام القرآن وتأويل الفرقان

¹ كاتب باكستاني كبير للدراسات الإسلامية

² مدير تحرير المجلة وأستاذ مساعد، قسم اللغة العربية وآدابها، الجامعة المليية الإسلامية، نيودلهي

العدد الخاص مجلة الهند

بالفرقان" وقد زاد الطين بلة ما نشر في مجلة "طلوع إسلام" الصادرة عن دلهي على موضوع "الشاه ولي الله والكتاب والسنة" وأيد ذلك الافتراء ببحث أجري بينه وبين العلامة عبيد الله السندهي حول الحديث وموقفه منه. والهدف من تلك المقالة لم يكن سوى إثبات أن الإمام الفراهي يتبع مذهب الذين ينكرون الحديث (نعوذ بالله من ذلك). فقد ردّ على تلك المقالة ردًّا مفحّمًا سمّاهُ الشيخ أمين أحسن الإصلاحي في مقالة نشرت في العدد الثاني لرسالة "معارف" الصادرة عن دار المصنفين سنة 1942م موضوعها "الإمام عبد الحميد الفراهي وعلم الحديث" فقد أثبت في تلك المقالة تحريف مجلة "البيان" لأقوال الفراهي وكيف هي أدخلت فيها ما ليس منها، وقاست ملاحظته للروايات الضعيفة على كافة أنواع الحديث، وذلك أمرٌ لا يمسّه جانب من الحقيقة. وقد صرّح الشيخ الإصلاحي في تلك المقالة أن البحث الذي دار بينه وبين العلامة السندهي إنما كان متعلّقًا بموقفه من أخبار الآحاد ضدّ ما ذهب إليه مجلة "البيان" فقد أدرك العلامة السندهي موقفه جيدًا وطويا البحث وأنهياه، وقد كتب الشيخ الإصلاحي في مجموع تفاسير الفراهي عند ترجمته أنه لما لقي العلامة السندهي بعدما نشر الردّ في رسالة "معارف" وذكره له أعرب عن أسفه الشديد لما اتهم حبيبه المرحوم (الإمام الفراهي) برواية ذكرت في مجلة "طلوع إسلام".

ولما طبع تفسير "تدبر قرآن" هنّاه العلماء بهذه الخدمة الجليلة للقرآن الكريم بأنه صنّف في هذا العصر الحديث تفسيرًا كبيرًا على منهج الإمام الفراهي وهذه نعمة كبرى لمن يتدبر القرآن ويفكر فيه ومع ذلك أعيد ذلك الافتراء القديم من قبل بعض المفكرين، وكُيّر القول بأن فكر الفراهي يؤيد الذين ينكرون الحديث. ولردّ على هذا الافتراء نعرض لهم كتابه "مبادئ تدبر حديث" و"دروسه للموطأ وصحيح البخاري" التي تنشر في رسالة "تدبر" الصادرة عن لاهور بباكستان فيبدو منها جليًا أن أتباع مذهب الفراهي لا ينكرون الحديث بل يمهّدون السبيل إلى حلّ معضلاته كما فعلوا عن القرآن الحكيم ولكن مع ذلك نحبّ أن نبين موقف إمام

ذلك المذهب من الحديث النبوي الشريف كي نقطع دابر ذلك الافتراء ونكشف القناع عن الحقيقة لهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة.

ولأن الإمام الفراهي كان منقطعاً إلى التفكير في القرآن لم يصنّف أيّ كتاب خاصّ بعلم الحديث ولو التفت إلى ذلك لأتى بما يمهد السبيل إلى التدبر فيه على منهجه المنفرد الأمثل فنحن نرجع للبحث عن وجهة نظره لذلك إلى رسائله التي تناول فيها الحديث والسنة بالبحث، ومن ذلك مقدمته لنظام القرآن وتفسيره لبعض السور ورسالتاه "التكميل في أصول التأويل" و"إحكام الأصول بأحكام الرسول".

مكانة السنة لدى الإمام الفراهي: يقول الإمام الفراهي في كتابه "إحكام الأصول بأحكام الرسول" وهو يبحث عن مكانة رسول الله ﷺ التشريعية:

"إنّ الله تعالى كما بعثه (النبي ﷺ) لتعليم الشرائع المكتوبة فكذلك بعثه لتعليم الحكمة وسرّ الشرائع حتى نكون مجتهدين، مستعملين عقولنا، مستدلين بآياته الظاهرة والباطنة، وهو ﷺ في ذلك إمامنا وهادينا. قال تعالى: "وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ" (سورة النحل: 44) فكان ﷺ يبين لنا الكتاب ليتضح لنا طريق التفكير والتدبر، وقد أمرنا الله تعالى بالتفكر وكذلك أمرنا بالتأمي برسوله الكريم. وقد وصفه كثيراً في كتابه بأنه يعلمهم الكتاب أي الشرائع المكنونة عليهم والحكمة".¹

ويقول في "فاتحة نظام القرآن" في موضوع "المعروف والمنكر":

"النبي نفسه الزكية منبع لمعرفة المعروف والمنكر فيأمر الأمة بإلهامه فيما لم ينزل فيه وحى حتى ينزل ولمنصبه".²

¹ المعلم عبد الحميد الفراهي، رسائل في علوم القرآن (مجموعة ثانية) (إعداد: البروفيسور عبيد الله

الفراهي)، الدائرة الحميدية، مدرسة الإصلاح سرائ مير، أعظم كره، 2011م، ص 109

² المعلم عبد الحميد الفراهي، فاتحة تفسير نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان، مطبعة

إصلاح، مدرسة الإصلاح، سرائ مير، أعظم كره، 1357هـ، ص 26

وقد عدّ في "إحكام الأصول بأحكام الرسول" مصدر تلك النفس الزكية نورًا ذكر في سورة الشورى:

"وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَنُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾".

فهو يقول:

"إن الله هدى نبيه بالقرآن من جهة مكنونة أيضًا. قال تعالى: "وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَنُ" أي الشرائع والعقائد كما ستعلم "وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾" (سورة الشورى: 52) فأحيا الله قلب نبيه بهذا الروح وهداه بهذا النور فعلمه ما لم يكن يعلم".¹

فقد اتضح من هذه الفقرة أنّ وظيفة الرسول ﷺ، لدى الإمام الفراهي، كانت تبين القرآن الحكيم وإيضاحه. فتقتضي تلك الوظيفة أنّ له ﷺ أن يأمر بنفسه الزكية والنور الذي أعطاه الله تبارك وتعالى إياه، أوامر ما عدا أوامر القرآن وأحكامه، ولكنها تعادلها في القدر والوزن، وهي التي نعبر عنها بسنة الرسول ﷺ. فبدا أنّ الإمام الفراهي يعطي الرسول ﷺ من المكانة التشريعية ما أعطاه علماء الأمة وأئمة الدين.

وللإمام الفراهي نكتة مهمة توضح وجهة نظره للسنة وهي أنّ مهمة حفظ القرآن لله تبارك وتعالى تشمل جميع المصطلحات الشرعية كمثال الصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد والطواف والصفاء والمروة والمسجد الحرام وقد بيّنها النبي ﷺ بسننه مع أنها نقلت إلينا بالتواتر والتوارث من آبائنا وأسلافنا، فمعاني تلك المصطلحات مصونة كما علّمها النبي ﷺ فالصلوة التي يتطلبها الدين هي التي

¹ رسائل في علوم القرآن (مجموعة ثانية)، ص 114

يصلّيها المسلمون اليوم، والحج هو الحج الذي نجده عند المسلمين، ولو أنّ طرق أداء الصلوة وسنن الحج مختلفة في بعض أجزائها ولكنها ليست مما نهّمه ونعظّمه. فيقول الإمام الفراهي في كتابه "إحكام الأصول بأحكام الرسول" مشيرًا إلى ذلك: "--- فإنهم (السلف والأئمة) لصحة مذهبهم في أمور الدين اعتصموا بالكتاب والسنة كليهما ولم يرفضوا واحدًا منهما، كما فعل المبطلون الملحدون ولكنهم جروا في ذلك على ذوقهم، لا على أصول راسخة فبقي النزاع بينهم في طرق التطبيق وقليل من الاختلاف في الفروع".¹

فبدا من ذلك أنّ الإمام الفراهي يرى أنّ من ينكر السنة مبطل فالدين عنده أنّ نتمسك بالكتاب والسنة معًا فمن فرق بينهما أو أنكر السنة فقد أُلحد عن الدين ومن يفترى على مثل هذا المخلص الذي عنده من الإلحاد أنّ ننكر السنة إلا من ليس في قلبه شيء من خشية الله والخوف منه.

مكانة الحديث عند الإمام الفراهي: ووجهة نظر الإمام الفراهي للحديث النبوي الشريف هي أنه يرى القرآن أصلًا ويعتبر الحديث من الفروع وذلك لأنّ صحة القرآن ثابتة قطعًا بينما صحة الحديث وحفظه مظنة للوهم فيقول في مقدمته "نظام القرآن" عند ذكر المآخذ الخيرية:

"أما الإمام والأساس فليس إلا القرآن نفسه وأما ما هو كالتبعية والفرع فذلك ثلاثة: (1) ما تلقته علماء الأمة من الأحاديث النبوية و(2) ما ثبت واجتمعت عليه الأمة من أحوال الأمم و(3) ما استحفظ من الكتب المنزلة على الأنبياء ولولا تطرق الظن والشبهة إلى الأحاديث والتاريخ والكتب المنزلة من قبل لما جعلناها كالفرع بل كان كل ذلك أصلًا ثابتًا".²

ويمضي قائلًا:

¹ المصدر نفسه، ص 111

² فاتحة تفسير نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان، ص 10

"والذي يهملك هو أن تجعل بين ما نطق به القرآن وبين ما تجد في الفروع سدًا وحاجزًا فلا نخلطهما فالقدر الذي في القرآن ثابت والذي زاد عليه مظنة للوهم".¹ فاتضح من ذلك أن الإمام الفراهي مع الاعتراف بكون أقوال النبي أصلاً للدين والشريعة وبمكانة السنة التشريعية لا يرضى أن يعطي رواية الحديث ما أعطاهما من المكانة لأنها مظنة للوهم لتطرق الخطأ إليها وهذا ما لا يرده أئمة أهل الحديث وهو الذي حملهم على أن يضعوا أصولاً وقواعد للرواية والدراية فظهرت فنون لجرح الرواة وتعديلهم ولولا تطرق الظن إلى رواية الحديث لما احتجنا إلى أي من تلك العلوم والفنون.

وبالعكس من وجهة نظر أئمة أهل الحديث التي بنيت على حذر تام والشعور بالمسؤولية نرى اليوم أن بعض العلماء يتجاوز الحد المعلوم في الحديث الشريف. يقول الإمام الفراهي في مقدمته لـ "نظام القرآن" وهو يذكرهم:

"بعض الروايات تقطع الآيات وتقطع نظامها إلا أن نأول ولكن التعجب ممن يأول الآية ولا يأول الرواية وربما لا يأول الآية بل يرضى بقطع نظامها والفرع أولى بالقطع".² ويردف قائلاً:

"والعجب كل العجب ممن يقبل ما هو مكذّب لنص القرآن مثل كذب إبراهيم عليه السلام ونطق النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن من غير وحى".³

من يقرأ تلك المقتبسات من غير تعصب ولا تشدد يعترف أنما يعارض عليه الإمام الفراهي ليس أقوال النبي الحقيقية بل إنما هي روايات تناقض القرآن أو تخالفه، تقطع الأصل أو تكذّبه فمن يرى كل رواية جاءت في كتب الحديث مصونة فإنه متجاوز عن الحق ومبالغ فيه، والقول بأن كل ما روي في صحيح البخاري ومسلم

¹ المصدر نفسه، ص 10

² المصدر نفسه، ص 10

³ المصدر نفسه، ص 10

لا يخلو من الظن ليس بما تلفظ به الإمام الفراهي فقط بل قد أجمع عليه أئمة الفن فلا كتاب تحت أديم السماء خاليًا عن الظن سوى القرآن الكريم.

ومن نوع هذه المبالغة ما نجده عند بعض الفقهاء والمتكلمين فإنهم يرون أنّ الحديث ناسخ للقرآن فيقول الفراهي في مقدمته لـ "تفسير نظام القرآن" وهو يلقي الضوء على ذلك الزعم:

"إن الإمام الشافعي وأحمد بن حنبل وعامة أهل الحديث يمنعون نسخ القرآن بالحديث وإن كان متواترًا وصاحب البيت أدري بما فيه فمن خالفهم من الفقهاء والمتكلمين لا نقيم لهم وزنًا ونعوذ بالله أن ينسخ الرسول كلام الله ولا بد أن يكون وهم أو خطأ من الرواة".¹

هذه أصول وضعها الإمام الفراهي لتعامله مع الحديث ولكنه إذا مَحَص الروايات على تلك الأصول فيقبل روايات كثيرة تكلم عنها أهل الحديث وهذا لمحض أنها توافق مفهوم القرآن وتصدقه وتؤيده فقد قبل عند تفسير سورة الكوثر روايات عديدة عن حوض الكوثر وكثرة الأمة كما صحَّح رواية شأن نزول الآية "فصل لربك وانحر" التي استغريها الإمام السيوطي قائلاً: إن الوجوه التي حملته على الوهم في تلك نزول حينما نتفكر فيها مع إمعان النظر وقد وضع عند تفسير سورة فصلًا مستقلاً بعنوان "الأحاديث تثبت أنّ الهجرة أذان بالحرب والبراءة وهي على أصول موافقة للقرآن".²

إننا نجد في كتب الإمام الفراهي ورسائله أقوالاً تدلّ على الأصول التي لاحظها الإمام الفراهي لتحقيق الحديث ونلقي الضوء عليها تحت أربعة موضوعات تالية:

أ- أحاديث الأحكام

ب- روايات التفسير

¹ المصدر نفسه، ص 11

² المصدر نفسه، ص 32-33

ت- الإسرائيليات

ث- أخبار الأحاد

أ- أحاديث الأحكام: وجهة نظر الإمام الفراهي في ضوء آية من سورة النساء "إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ" هي أَنَّ النبي ﷺ كان مأمورًا بأن يفصل عن شيء في ضوء ما في الكتاب العزيز، وما كان ينبغي له أَنْ يحكم عن شيء دون ذلك، فكم من أحاديث الأحكام استنبطت من القرآن الكريم. فالأحاديث لا تزيد على القرآن شيئًا بل توضح أمرًا من أمور القرآن التي يمكن أن تكون مخفية على من لا يتدبر القرآن فقد ذكر الإمام الفراهي في رسالته "إحكام الأصول بأحكام الرسول" التي أفردتها لذلك أَنَّ الأحاديث التي تتعلق بإثبات رؤيته تعالى يوم القيامة، وبقاء حكم الوصية في الورثة، وتحديد قدر الوصية في الثلث، وكون الخالة والعمة من المحارم، وكون حقوق الأم أكثر من حقوق الأب، كيف استنبطت هذه الأحاديث من آيات القرآن. وهكذا رجم ماعز الأسلمي في عهد رسول الله ﷺ كان مستخرجًا من آية المحاربة لسورة المائدة. وقد قال الفراهي وهو مطمئن قلبه: إني فزت في كثير من أحاديث الأحكام أصلها في القرآن الحكيم، ويوضح قوله قائلًا: ربما أشار النبي ﷺ إلى أَنَّ أمري هذا مستنبط من آية القرآن الفلانة فالأحاديث التي لم يوضح فيها يتضح بعد تأمل قليل أَنَّ ما أمر به النبي ﷺ قد جرى حكمه في ضوء آية كذا وكذا. وبعد ذلك وضع الإمام الفراهي أصلًا مهمًا وهو أَنَّ حكمًا قد صعب لنا تعيين مصدره من القرآن وهو زائد عليه يقبل لمحض أنه صدر بالنور الذي أعطاه الله تبارك وتعالى خاصة ومثل تلك الأحكام تعدَّ أصلًا مستقلًا من السنة لأننا أمرنا بإطاعة الرسول ﷺ، وأما روايات الأحكام التي لا أصل لها في القرآن وأيضًا لا يقبلها القرآن، وهي خلاف لنصوصه، أو قبولها يلزم نسخه جليًا كان أو خفيًا فلا بدَّ لنا من نبذها لأنها لا تصح نسبتها إلى النبي ﷺ وهي في الحقيقة شيء معدوم وزنه ووجوده.

ب- روايات التفسير: إن الإمام الفراهي يعطي حديث الرسول ﷺ وأقوال أصحابه رضي الله عنهم من الأهمية ما أعطاها غيره من الأئمة ومع ذلك أنه أيضاً يقول بضعف روايات التفسير كما قال بذلك جمهور المحدثين. وهذا أشهر من قفا نبك أن المحدثين لم يحققوا أحاديث التفسير والمغازي والفضائل كما فحصوا غيرها من الأحاديث والروايات. يوضح الإمام مذهبه في ذلك قائلاً:

"أنه ﷺ لما كان مبيئاً للكتاب ومفسراً له على الإطلاق في الشرائع والعقائد كلتھما صار العلم بطرق تأويله أوثق أصل للمفسر".¹

ويقول في مقدمته لتفسير نظام القرآن:

"إن أول شيء يفسر القرآن هو القرآن نفسه ثم بعد ذلك فهم النبي ﷺ والذين معه، ولعمري أحب التفسير عندي ما جاء من النبي وأصحابه".²

ثم إنه يرى أن ما أثر من ابن عباس أقرب من نظم القرآن، وبعد ذلك يوضح منهج تفسيره قائلاً:

"وإني مع اليقين بأن الصحاح لا تخالف القرآن لا آتي بها إلا كالتبع بعدما فسرت الآيات بأمثالها لكيلا يفتح باب المعارضة للمارقين الذين نبذوا القرآن وراء ظهورهم".³

والسبب الأصلي لجعل الحديث من الفروع عند الإمام الفراهي هو كما قلنا أن تمييز الأحاديث الصحاح عن الضعاف صعب جداً ومن المخطر جداً أن نبني الدين على رواية غير صحيحة فإنه يلح على أن تبني كل شريعة من شرائع الدين على نصوص القرآن. يقول في رسالته "التكميل في أصول التأويل":

"إنك قبل أن تفهم القرآن، تهافت على الحديث وفيه صحيح وسقيم فيعلق قلبك من الآراء ما ليس له في القرآن أصل وربما يخالف هدى القرآن فتأخذ في تأويل

¹ رسائل في علوم القرآن (مجموعة ثانية)، ص 110

² فاتحة تفسير نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان، ص 7

³ المصدر نفسه، ص 7

القرآن إلى الحديث ويلبس عليك الحق بالباطل. فالسبيل السوي أن تعلم الهدى من القرآن وتبنى عليه دينك ثم بعد ذلك تنظر في الأحاديث فإن وجدت ما كان شاردًا من القرآن حسب بادئ النظر، أولته إلى كلام الله فإن تطابقا فقررت عينك وإن أعياك، فتوقف في أمر الحديث واعمل بالقرآن وقد أمرنا أولاً بإطاعة الله ثم بإطاعة رسوله ولا شك أن الأمرين واحد فإن لم يرد الله أن نقدّم كلامه على ما روي عن الرسول فماذا أراد بهذا الحكم".¹

إن اختلاف روايات التفسير بعضها من بعض عند الإمام الفراهي يمنعنا عن أن نقبلها من غير روية. واختلاف التأويلات في عهد الصحابة الكرام ما كان إلا اختلاف الأساليب وتعدد الطرق فأياً منها أخذ كان قريباً من الهدف غير بعيد عنه ثم بعد ذلك كثرت الروايات الضعيفة واعتمدوا عليها في التفسير فملأت كتب التفسير من روايات اليهود والذين ارتكبوا وضع الحديث. ويلقي الضوء على اختلاف روايات التفسير في مقدمته لـ "نظام القرآن":

"عن علي بن أبي طالب قال لما نزلت هذه السورة على النبي "إنا أعطيناك الكوثر" قال النبي لجبريل ما هذه النخيرة التي أمرني بها ربي قال إنها ليست بنخيرة ولكن يأمرك إذا تحرمت للصلوة أن ترفع يديك إذا كبرت وإذا ركعت وإذا رفعت رأسك من الركوع فإنها صلاتها وصلاته الملائكة الذين هم في السموات السبع وعن ابن عباس في قوله "وانحر" قال الصلوة المكتوبة والذبح يوم الأضحي وأخرج ابن مردويه عنه مثل قول علي بن أبي طالب.

وهكذا ترى في تأويل الكوثر ومثل ذلك ترى ما رووا عن ابن عباس في معنى الفلق روايات مختلفة فلا سبيل للاطمئنان من هذه الروايات المتناقضة التي لا يزداد شاربها إلا ظمأً والراكن إليها إلا قلقاً".²

¹ المعلم عبد الحميد الفراهي، رسائل الإمام الفراهي في علوم القرآن، الدائرة الحميدية، مدرسة الإصلاح، سرائر مير، أعظم كره، 1991م، ص 275-276

² فاتحة تفسير نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان، ص 33-34

ت- الإسرائيليات: إن ما تسرب من روايات أهل الكتاب في كتب الحديث يرى فيه الإمام الفراهي أنه قد نقله المفسرون عمن كانوا لا يعرفون جيداً تاريخ بني إسرائيل وأحوال أنبيائهم. أكثره أساطير لا أصل لها في كتب أهل الكتاب المعتمد عليها. فللبحث عن أوضاع أهل الكتاب وشؤونهم الفردية والاجتماعية يجدر بنا أن نأخذ مما يعتمد عليه من كتبهم دون أن نعتد على الإسرائيليات فإن وجدنا فيه ما يوافق القرآن فنأت به كالمؤيد له وإن لم يوافقه فنصرف عنه النظر لأننا نعلم قطعاً أنه قد كتم فيه الحق فعلياً أن نأخذ ما في القرآن أصلاً وأساساً وبنياً.

ث- أخبار الأحاد: إن الإمام الفراهي ليؤكد على الاتباع بسنة الرسول وأصحابه ولا يحب الغلو والإفراط والتفريط والتحزب لمحض خبر الواحد. يقول في مقدمته لـ"نظام القرآن":

"فإذا نظرت إلى ألفاظ مصطلحة في الشرع ولا تجد حدها وتصويرها في القرآن فلا تجمد على أخبار الأحاد فتسقط في الرب وتحكم على عمل أخيك بالبطلان وتشاقه ولا حكم بينكما بل اقنع بالقدر الذي اجتمعت عليه الأمة ولا تؤاخذ إخوانك فيما ليس فيه نص صريح ولا عمل مأثور من غير خلاف".¹ ويقول على هامش شرح المؤطأ:

"قد بلغنا سنة أسلافنا من النبي ﷺ بالتواتر وأما الأحاد فهي أخبار تحتل الصدق والكذب وخطأ الفهم والتغير في أداء الخبر واعتمد الإمام مالك وأبو حنيفة على لأنهما قد وجدا عهد التابعين رحمهم الله ثم تغيرت السنة نفسها وبقي العلماء معتمدين على الأخبار والروايات".²

فاتضح من ذلك أن الإمام الفراهي لا يحب الاعتماد على خبر الواحد لأنه يحتمل الصدق والكذب مع أنه لا يعلم هل فهمه الراوي أم لم يفهمه وهل هو

¹ فاتحة تفسير نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان، ص 11

² مخطوط ولعله كان أمام الكاتب فقد قام الإمام الفراهي بالتعليق على مجموعات الحديث.

أظهر ما فهم أم لا يقدر على ذلك وبالعكس من ذلك الاعتماد على سنة الصحابة والتابعين التي اختارها الإمام مالك أو سبيل الاجتهاد التي سلكها الإمام أبو حنيفة كلاهما أقرب من الصواب عند الإمام الفراهي وهذا هو الموضوع الذي جرى البحث حوله بينه وبين العلامة عبيد الله السندهي وقد تحدثنا عنه فيما مضى.

والأصول التي اعتنى بها الإمام الفراهي في قبول الرواية وردّها هي فيما يلي:

1. القرآن هو الأصل.
 2. السنة جزء لا ينفك عن الرسالة وأصل مستقل من الشريعة والتفريق بين القرآن والسنة إلحاد عن الدين.
 3. والحديث من الفروع لوجود الظن في روايته.
 4. لا يجوز أن نقبل من الروايات ما يخالف الأصل ويكذب ما نص عليه القرآن.
 5. والروايات التي تصدق القرآن وتؤيده تقبل جميعاً.
 6. إذا وقع الخلاف بين القرآن والحديث فأذاً نحكم بالقرآن.
 7. والخبر ولو كان متواتراً، لا ينسخ القرآن والأهم هو تطبيق السنة على القرآن.
- فقد كان الإمام الفراهي يمحّص الرواية عند تحقيق الحديث على تلك الأصول ويعيّن درجة الحديث من كلتا الجهتين الرواية والدراية ثم يردّه أو يقبله. مثلاً أنه نظر عند ذكر سبب النزول لسورة عبس فيما روي عن عائشة وأنس ومجاهد وضحاك رضي الله عنهم فبحث عنه من جهات تالية:

أ- في إسنادها ضعف.

ب- ما يبدو منها يخالف ما يبدو من القرآن.

ت- إنها يختلف بعضها عن بعض اختلافاً شديداً جعلها أوهاماً وخرافات.

ث- لم يشهد الواقع أحدًا من الرواة الأول فإنها لا تفيد الخبر.

ج- لو قبلناها لوقعنا في سوء الظن بعلم الله تعالى بالغيب ورسوله ﷺ والرواية الصحيحة لا تعقب الخطأ.

ثم بعد ذلك اختار الفراهي رواية للمجاهد لا ترد عليها تلك الاعتراضات.

وهكذا نظر الفراهي عند تفسير سورة الفيل فيما روي في لقاء عبد المطلب أبرهة من وجوه:

أ- لا يعتمد عليها لسندها لأنها تنتهي إلى ابن إسحاق وهو يروي عن اليهود والذين ليسوا بثقات.

ب- ما روي في ذلك من غيرها يخالفها ويردها.

ت- ما يبدو منها من أخلاق العرب وطبائعهم يخالف ما يخبرنا تاريخهم.

ث- يبدو منها أنها قد وضعت بأيدي الأعداء لأن فيها توطئة لغيرتهم وحقًا لمنزلة سيدهم وبالعكس من ذلك أنها تنم عن أن أبرهة عالٍ منزلة ومنيع شوكة.

فاتضح من ذلك أن الإمام الفراهي مع النظر في الإسناد عند تحقيق الرواية لا يغفل عن النظر في موافقتها لما يبدو من القرآن أم مخالفتها له فهو يبحث عن الراوي هل هو شهد الواقع أم يخبر بالسماع وهو يرى مع استخدام أصول الدراية هل الرواية تخالف العرف أو تهدم أصلًا من أصول القرآن.

هذا وبدا من هذا التفصيل أن الإمام الفراهي لا يمسّه شيء من سوء الظن بالحديث أو الإنكار له بل هو يسلك في انتقاد الروايات ما سلكه عامة نقاد الحديث وهو يسعى في ذلك أن يأولها إلى القرآن ويطبّقها عليه فإن تعارضت الروايات فيرجح بعضها على بعض وإن وجد رواية تناقض نصوص القرآن يردّها بدلائل كثيرة وإلا فيتوقف فيها لأن القرآن هو الأصل وأما الحديث فهو من الفروع.

الشيخ عبد الحميد الفراهي وآراؤه عن الحديث النبوي

- البروفيسور أطفاف أحمد الأعظمي¹

ترجمة من الأردوية: أصف إقبال²

قد أخطأ معظم العلماء والباحثين حتى ومعتقدوا الشيخ الفراهي في فهم اتجاهه نحو الحديث النبوي الشريف فاتهمه بعضهم بإنكار الحديث نظراً إلى بعض كتاباته، بينما تصدّي أتباعه للرد عليهم، ورفضوا هذه التهمة، فادّعوا أنّ الشيخ لم يذهب في هذا الباب إلا مذهب المحققين من العلماء، فيقول تلميذه الرشيد ووارث علومه، الشيخ أمين أحسن الإصلاحي:

"أؤكد أنني صحبته، فلم يخطر ببالي قطّ أنه يحمل فكرة تختلف عن فكرة المحققين من العلماء، إنه كان يرى أنّ معظم الأحاديث مستنبطة من القرآن الكريم".³

وقد غلا بعض أتباع مذهب الأفكار الفراهيّة، وبَدَل كلمة "معظم" بـ "جميع" فجعل جميع الأحاديث مستنبطة من القرآن ومفسّرة له.⁴ وكلا الرأيين موضع نظر وتأمّل يكاد يرفضهما كلّ من درس كتابات الفراهي دراسةً عميقةً، فإنّ كتابات الشيخ الإصلاحي تحتوي على نوع شديد المغالطة، ولْيُلاحظ أنه كان يفرّق بين الحديث والسنة، فإطلاق القول من قبل الإصلاحي بأنه "كان يرى معظم الأحاديث مستنبطة من القرآن" لا يصحّ، وأما اعتقاد الكاتب الآخر فهو مثال مؤسف للجهل عن فكرة الفراهي، وكذا لا يصحّ أيضاً اتهامه بإنكار الحديث.

¹ كاتب هندي كبير للدراسات الإسلامية

² باحث، قسم اللغة العربية وأدائها، جامعة دلهي

³ الشيخ حميد الدين الفراهي، تفسير نظام القرآن (ترجمة أردية: الشيخ أمين أحسن الإصلاحي)، الدائرة الحميدية، مدرسة الإصلاح، سرائ مير، أعظم جره، 1990م، ومصنف في مختصر حالات زندگی، ص: 16

⁴ نسيم ظهير الإصلاحي، منهج التفسير للشيخ الفراهي، مجلة "تحقيقات إسلامي"، دوده فور، على جره، (مارس 1991م)، ص 106.

ولكن نرى، قبل الخوض في هذه القضايا المتنازع فيها، أن نتعرض شيئاً لبعض الأمور الهامة المتعلقة بعلوم الحديث، وذلك مثلاً: الفرق بين "الحديث والسنة"، وأقسام الحديث، ومنزلة الحديث المتواتر وخبر الأحاد في الشريعة الإسلامية، وشرح مذاهب الفقهاء والمحدثين في هذا الباب وما إلى ذلك لكي يسهل علينا فهم نظرية الشيخ الفراهي فهمًا صحيحًا.

الفرق بين الحديث والسنة: الحديث - مصطلحاً - هو ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً له أو فعلاً أو تقريراً؛ والتقرير يعني كل ما أقره الرسول ﷺ من أفعال صدرت عن بعض أصحابه بسكوت منه مع دلالة الرضا، أو باستحسان أو تأييد.

فعلى هذا التعريف، الحديث والسنة شيء واحد ولا فرق بينهما، وهو الذي ذهب إليه أصحاب الحديث؛ لكن الفقهاء وجماعة من أصحاب الحديث لا يرضون بهذا التعريف، ويفرقون بين الحديث والسنة فيقولون: قد أضيفت إلى النبي ﷺ عدة أقوال تتعلق بالتوحيد والرسالة، والمعاد، وتاريخ الأمم وقصص الأنبياء وما إلى ذلك، وبديهي أن هذه الأمور ليست من نوع الأفعال ولا يُطلق عليها "فعل الرسول"، إنما هي أقوال فحسب، على أن سننه ﷺ قد بلغت حد التواتر، والأحاديث لم تبلغ هذه المنزلة، إنما هي آحاد، وأيضاً، فالذي وصفه القرآن أسوة الرسول ﷺ، وأمر باتباعها، هي في الحقيقة سننه المتواترة، والظاهر أن مجرد أقواله التي معظمها ظنيّة لا تدخل في هذه الأسوة. أقسام الحديث: الحديث بالنسبة لوصوله إلينا على نوعين: متواتر وآحاد، والمتواتر ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب،¹ والآحاد ما لم تكن على هذه الصفة ويقل عدد رواته.

وينقسم المتواتر إلى قسمين: لفظي ومعنوي، والمتواتر لفظاً يكاد لا يوجد، وقد حكم بعض العلماء على عدة أحاديث بالتواتر اللفظي، وهي قليلة

¹ قد اختلف في عدد الرواة، فقيل: أربع، وقيل: خمسة، وقيل: اثنا عشر، وقيل: عشرون، وقيل: أربعون، وقيل: سبعون.

جداً،¹ وأما المتواتر المعنوي، فهو الآخر يعزُّ وجوده، وقد عُدت بعض روايات الصحيحين من قبيل المتواتر المعنوي.²

وخبر الأحاد ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مشهور، وعزيز، وغريب، فالمشهور: ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة، ما لم يبلغ حدَّ التواتر، والعزيز: ما لا يقلّ رواته عن اثنين في جميع طبقات السند، والغريب: ما ينفرد بروايته راوٍ واحد في موضع من السند. والحديث بالنسبة إلى قوّته وضعفه ينقسم إلى ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف، فالصحيح ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة³ والحديث الحسن دون الحديث الصحيح في القوّة، فالحسن هو الذي اتصل سنده ولكن لم يكن رواته من المرتبة العليا،⁴ والضعيف: ما انقطع سنده، وبعبارة أخرى: هو ما لم يجمع شروط الصحيح والحسن، وينقسم الحديث الضعيف إلى أقسام عديدة لا حاجة إلى ذكرها في هذا الموضع، وهذا التقسيم الذي ذكرناه باعتبار القوّة والضعف يتعلق بخبر الأحاد. والحديث عند الحنفية ينقسم إلى ثلاثة أقسام: متواتر، ومشهور، وأحاد، والأحاد عندهم ما لم يبلغ حدَّ التواتر. وأما المتواتر فهو الذي يرويه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، والمشهور ما هو أحاد في طبقة الصحابة وصار مشهوراً في الطبقات المتلاحقة،⁵ ثم المشهور يفيد العلم اليقيني إلا أن العلم الحاصل به دون العلم الذي يحصل بالمتواتر.⁶

¹ مثل حديث شق القمر، والمسح على الخفين، وإنما الأعمال بالنيّات، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده في - فقد صرح ابن حجر أن عدد رواة هذا الحديث بلغ أكثر من أربعين، كلّهم صحابة، وجلّهم من العشرة المبشّرة.

² حديث رفع الأيدي في الدّعاء، بلغ عدد رواته مئة على ما قال السيوطي.

³ وهو على قسمين: الصحيح لذاته والصحيح لغيره.

⁴ وهو أيضاً على قسمين: الحسن لذاته والحسن لغيره.

⁵ عمر سليمان الأشقر، أصل الاعتقاد، الدار السلفية، الكويت، 1399هـ، ص 24-25.

⁶ بدران أبو العينين، أصول الفقه، الكويت، ص 108 وأصول السرخسي، 291/1.

منزلة الحديث المتواتر والآحاد شرعاً: قد اتفق الفقهاء وأهل الحديث على أن المتواتر مفيد للعلم اليقيني ولكنهم اختلفوا في الآحاد: هل يفيد القطع كذلك أم لا؟ فذهب المتكلمون والأصوليون إلى أنه لا يفيد القطع واليقين، فقال الإمام البزدوي (482هـ): "وهذا لأن خبر الواحد محتمل لا محالة، ولا يقين مع الاحتمال، ومن أنكر هذا فقد سفه نفسه وأضلّ عقله".¹ وقال أيضاً: "وهكذا نجد نصوص العلماء، متكلمين وأصوليين، مجمعة على أن خبر الآحاد لا يفيد اليقين، فلا تثبت به العقيدة، ونجد المحققين من العلماء يصفون ذلك بأنه ضروري لا يصح أن ينازع أحد في شيء منه".²

وقد نصّ على ذلك الإمام الغزالي (505هـ) في كتابه "المتشفي" الذي ألفه في أصول الأحكام ما نصّه: "خبر الواحد لا يفيد العلم"³ ويقول موضحاً مراده من خبر الواحد: "إننا نريد بخبر الواحد في هذا المقام ما لا ينتهي من الأخبار إلى حد التواتر المفيد للعلم، فما نقله جماعة من خمسة أو ستة فهو خبر الواحد".⁴

وأما المحدثون فمذهبهم أن الآحاد تفيد اليقين، وتوجب العمل في العقائد والأحكام معاً. صرح العلامة ابن القيم الجوزية في "الصواعق المرسلة" (475/2) والعلامة بن حزم في "الإحكام في أصول الأحكام" (127/1) والعلامة الشوكاني في "إرشاد الفحول" (ص 47) فيقول الشوكاني: "وقد ذهب الجمهور إلى وجوب العمل بخبر الواحد، وأنه قد وقع التعبد به".⁵ وقال الشيخ ناصر الدين الألباني في كتابه "حديث الآحاد حجة في العقائد والأحكام": "إن القائلين بأن حديث الآحاد لا تثبت به عقيدة، يقولون في الوقت نفسه بأن الأحكام الشرعية تثبت بحديث الآحاد، وهم بهذا قد فرقوا بين العقائد والأحكام، فهل تجد هذا التفريق في النصوص

¹ الشيخ الشلتوت، الإسلام عقيدة وشريعة، مصر، ص 74.

² الإسلام عقيدة وشريعة، ص 76.

³ الإمام غزالي، المتشفي، مصر، ص 14.

⁴ المصدر نفسه

⁵ العلامة الشوكاني، إرشاد الفحول إلى علم الأصول، دار المعرفة، بيروت ص 48.

المتقدمة من الكتاب والسنة، كلا، وألف كلا؛ بل هي بعمومها وإطلاقاتها تشمل العقائد أيضاً".¹

ولكن المحدثين صرّحوا بأنّ الأحاد تعتمد في إفادته العلم على قرائن تنضمّ إليها، فيدور الأمر في ذلك على صحّة القرائن وضعفها، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: "الخبر المحتفّ بالقرائن قد يفيد العلم"² وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ولهذا كان الصحيح أنّ خبر الواحد قد يفيد العلم إذا احتفّت بالقرائن يفيد العلم"³ ويقول الشيخ أنور شاه الكشميري في تعليقاته على "صحيح البخاري": "حاصله أنه يفيد القطع إذا احتفّت بالقرائن، ونسب إلى أحمد أنّ أخبار الأحاد تفيد القطع مطلقاً".⁴

وقد صرّح الحافظ ابن حجر العسقلاني بأنّ ما أخرجه الشيخان في صحيحهما من أخبار الأحاد يفيد القطع واليقين، وكذلك ما هو مشهور أو مسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين، فيقول عن أحاديث الصحيحين: "ما أخرجه الشيخان في صحيحهما مما لم يبلغ التواتر، فإنّه احتفّت بالقرائن".⁵

ولنعرف هنا مرادهم بالقرائن، فيقول الحافظ عن أحاديث الصحيحين: "فإنّه احتفّت به قرائن، منها: جلالتهما في هذا الشأن، وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقي العلماء كتابهما بالقبول"⁶، ونحو هذه الأدلة على قطعيّة الأحاد ذكرها الحافظ ابن كثير⁷ (774هـ) في "مختصر علوم الحديث" (ص 35)، والعلامة الشوكاني "في إرشاد

¹ الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، حديث الأحاد حجة في الاعتقاد والأحكام، الطبعة الثالثة، الدار السلفية، الكويت، 1400هـ، ص 45.

² ابن حجر العسقلاني، شرح النخبة، بتصرف يسير، الكويت، ص 76.

³ الأمام ابن تيمية، مجموع الفتاوى، الرياض، 40/18.

⁴ الشيخ أنور شاه الكشميري، فيض البارئ، دار المعرفة، بيروت، 506/4.

⁵ شرح النخبة.

⁶ المصدر نفسه

⁷ الحافظ ابن كثير، مختصر علوم الحديث (تحقيق: أحمد محمد شاكر)، دار المعارف، ص 35، وصرّح ابن كثير بأن جميع أحاديث الصحيحين صحيحة مفيدة لليقين.

الفحول" (ص 49) والحافظ ابن تيمية في "فتاواه" فيقول ابن تيمية: "فهذا يفيد العلم، ويجزم بأنه صدق، لأن الأمة تلقت بالقبول تصديقاً عملاً لموجبه، والأمة لا تجتمع على ضلالة، أجمعت الأمة على صحة أحاديث البخاري ومسلم".¹

ولكن الأدلة التي استدلل بها المحدثون كلها ظنيّة غير علميّة، إذ لا يكفي لثبوت شيء في الدين مجرد أن يقال: قد قاله فلان، أو ذكره في كتابه، أو تلقت الأمة أقواله وأفعاله بالقبول. وإلا فيلزم تصويب كل جماعة دينية توجد في العالم، إذ ليست جماعة إلا ويصوب أقوالها وأفعالها علماؤها الكبار، وبألفاظ أخرى، فكل جماعة أو قوم يتلقى أقوال وأفعال زعماءه الروحانيين بالقبول ويعمل بها.

ولذلك فالأحاد لا تصحّ حجة لإثبات مهمات الدين وضاحة في العقائد فإنه لا بدّ لذلك من نصّ صريح. نعم، الأحاد تصلح مؤيدةً لتلك النصوص، قد اختار هذا الرأي عدد غير قليل من العلماء قديماً وحديثاً، فيقول الشيخ أبو الأعلى المودودي: "لا تكفي الأحاد حجة في العقائد التي تعتبر مداراً للكفر والإيمان، فإنه لا بد فيها من نصوص الكتاب، أو الأحاديث المتواترة لفظاً، على الأقل فلا بد من الأحاديث التي تواترت معني، يعني أنه يجب أن تتفق أحاديث الرواة الكثرين - وإن اختلفت لفظاً - على أن النبي ﷺ علّم أمته عقيدة كذا، وأما الفروع فتكفي لها الأحاد إذا كانت صحيحة الإسناد، لكن الأمور التي تشكّل فصلاً في باب الكفر والإيمان فإنها تحتاج إلى شهادة قوية للغاية".²

خبر الواحد والأحكام الشرعية: أما المحدثون فمذهبهم في الأحكام كمذهبهم في العقائد في وجوب العلم بالأحاد؛ لكن الفقهاء، وخاصةً الحنفيّة منهم خالفوهم، وذهبوا إلى أن الأحاد لا تثبت أصول الأحكام، كما أنّها لا تثبت العقائد، إلا أنّهم أجازوا استنباط الأحكام الفرعية منها، فأصول الأحكام ليس لها عندهم إلا مصدر واحد، وهو القرآن المجيد، ثم الأحاديث المشهورة.

¹ مجموع الفتاوى، 17/18.

² السيد أبو الأعلى المودودي، سنت كي آيتي حيثيت، لاهور، باكستان، 1863م، ص 158.

فيقول الشيخ محمد أبو زهرة: "والحق أننا إذ استفتينا الشافعي وأحمد بن حنبل، وفقهاء الظاهر الذين جاؤوا من بعده، الفقهاء جميعاً من لدن عصر الصحابة إلى آخر عصر الاجتهاد، قد تركوا أخبار الآحاد، وردّوا نسبتها إلى رسول الله ﷺ لمخالفتها لأصول ثابتة لديهم، قد أخذوا بالاستنباط من القرآن أو المشهور من الآثار"،¹ وقد بلغ الإمام السرخسي إلى أن قال: "الأحكام التي تثبت بخبر الآحاد لا يعاقب بتركها، لأنها ليست بفريضة ولا واجبة".²

فكرة الشيخ الفراهي: والآن وقد فرغنا من إلقاء ضوءٍ خاطفٍ على علم الحديث وتعريفه وتقديم آراء المحدثين والفقهاء فلنقدّم رأي الشيخ الفراهي عنها فإليكم ما يلي: ظنّية الحديث: يرى الشيخ الفراهي كالأصوليين أنّ الأحاديث (أخبار الآحاد) ظنّية، لا تفيد القطع واليقين، فقد صرح الشيخ بأنّ خبر الواحد يحتمل كلاً من الصدق والكذب فليس من البعيد أن يكون الراوي قد أخطأ في فهمه، أو لم يؤد الرواية ألفاظها أو معناها على وجهها، فيقول الشيخ: "آحاد خبر محتمل صدق وكذب، وخطأ فهم وتبديل در ادائ خبر است"³ يعني: "أنّ خبر الآحاد يحتمل الصدق والكذب، والخطأ في الفهم، والتغير في أداء الرواية".

هذا، ولاحتمال الكذب في حديث الرسول الله ﷺ أسباب عديدة، لا بد من معرفتها، ليسهل علينا التوصل إلى حقيقة ظنّية الأحاديث.

ومما لا يخفى أن المحدثين قد بذلوا جهوداً مضنية جبارة في جمع الأحاديث والتنقيب عن رجالها، وعلى الرغم من ذلك فلا نستطيع الجزم على حديث ما بأنه قول الرسول ﷺ حتمًا، وأنّه لم يطرأ عليه خلل من تقديم وتأخير، وزيادة ونقص، بوعي أو بدون وعي فإنّه يتعذّر على الذاكرة، مهما كانت قويّة، الإحاطة بجميع الأجزاء التركيبية لقول ما، ولذلك فقد كان عبد الله بن مسعود، وأنس بن مالك-

¹ الشيخ محمد أبو زهرة، أبو حنيفة حياته وعصره، الطبعة الرابعة، ص 248.

² فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي، كشف البزدوي (كشف الأسرار)، بيروت، 1974م، 2/310.

³ هامش شرح الموطأ، راجع مجلة "تدبر"، لاهور، باكستان، خالد مسعود، نومبر 1991م، ص 39.

العدد الخاص مجلة الهند

رضي الله عنهما- إذا حدّثا بحديث أتبعاه قولهما "أو كما قال رسول الله ﷺ" أو "هكذا"، أو "نحو هكذا قال ﷺ". وهذه كانت حال الرواة الأولين وأما من جاؤوا بعدهم فلم يحافظوا حتى على ألفاظ الصحابة، فضلاً عن ألفاظ الرسول ﷺ ولم يكن ذلك بالمستطاع، فكان من اللازم نظراً إلى عدم المحافظة على ألفاظ الرسول ﷺ أن يقع الاختلاف في الرواية، فمن عهد الصحابة قد بدأ الاختلاف في الروايات،¹ وأما عدم محافظتهم على ألفاظ الرسول ﷺ فالسبب فيه قوله ﷺ: "من كتب عني غير القرآن فليَمْحُهِ"² فلم يسمح النبي ﷺ بكتابة الحديث، اللهم إلا بعض الأحاديث التي كانت تتعلّق بالزكاة وغيرها، فصحيفة علي رضي الله عنه المشهورة تحتوي على بيان أحكام الصدقة.³

واختلاف الصحابة في الروايات هو الذي حمل أبا بكر-رضي الله عنه- على ما أوصى به الصحابة -رضي الله عنهم- في زمن خلافته، حيث قال: "فلا تحدّثوا عن رسول الله ﷺ شيئاً، فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله"⁴ وهذا الاختلاف هو الذي أدّى عمر-رضي الله عنه- إلى إحراق صُحُف الحديث، وبالتالي قوله في مجلس الصحابة: "إني والله لا أنوب كتاب الله بشيء أبداً"،⁵ وقد بلغ عمر-رضي الله عنه- من شدّته في هذا الأمر أن حبس الصحابة الأجلة: عبد الله بن مسعود، وابن أبي الدرداء، وأبي مسعود-رضي الله عنهم- الذين كانوا يكثرّون من رواية الأحاديث.⁶ وإلى ذلك كلّه فاختلاف فهم الراوي أيضاً مما لا يُغْمض عنه البصر في ضبط الحديث، فيمكن-إمكاناً قوياً- أن النبي ﷺ قد قال شيئاً، فأخطأ الراوي في فهمه من غير وعي منه، وقد أشار علماء الدراية إلى عدّة أحاديث من هذا النوع، وسنورد بعضاً منها فيما يلي:

¹ الحافظ الذهبي، تذكرة الحفاظ، دائرة المعارف، حيدر آباد، الهند، 7/1.

² الإمام مسلم، صحيح مسلم، أميريّه، 1335هـ.

³ العلامة ابن عبد البر، جامع العلم، مصر، 119/1.

⁴ تذكرة الحفاظ، 3/1.

⁵ جامع بيان العلم، 64/1.

⁶ تذكرة الحفاظ، 64/1.

1. ورد في صحيح مسلم أنّ عمر- رضي الله عنه- قال: إنّ الميت ليعذب ببكاء أهله عليه" فلمّا بلغ ذلك عائشة- رضي الله عنها- قالت: "يرحم الله عمر، والله ما حدّث رسول الله ﷺ أنّ الله يُعذب المؤمن ببكاء أحد، ولكن قال: إنّ الله يزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه، وقالت عائشة: رضي الله عنها- حسبكم القرآن: ولا تزر وازرة وزر أخرى".¹
2. وروى أحمد في "مسنده" عن أبي حسان قال: دخل رجلان من بني عامر على عائشة- رضي الله عنها- فأخبراها أنّ أبا هريرة يحدث عن النبي ﷺ أنّه قال: الطيّرة في الدار والمرأة والفرس "فغضبت فطارت شقّة منها في السماء، وشقّة في الأرض، فقالت: والذي أنزل الفرقان على محمد، ما قالها رسول الله ﷺ قط. إنّما قال: "أهل الجاهليّة يتطيّرون من ذلك".²
3. وأخرج أبو داؤد الطيالسي من علقمة قال: كنّا عند عائشة- رضي الله عنها- فدخل أبو هريرة- رضي الله عنه- فقالت: يا أبا هريرة، أنت الذي تحدّث أنّ امرأة عذّبت في هرة لها ربطتها لم تطعمها، ولم تسقها فقال أبو هريرة- رضي الله عنه- سمعته منه، فقالت عائشة:- رضي الله عنها- أتدري ما كانت المرأة، قال: لا، قالت: إنّ المرأة مع ما فعلت كانت كافرة، إنّ المؤمن أكرم على الله من أن يعذّبه في هرة، فإذا حدّثت عن رسول الله ﷺ فانظر كيف تحدّث؟³
4. وأخرج الترمذي عن أبي سلمة، عن أبي هريرة- رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: "الوضوء مما مسّت النار، ولو من ثور أقط". قال: فقال له ابن عباس: يا أبا هريرة، أنتوضأ من الدهن؟ أنتوضأ من الحميم؟ الحديث.⁴ والكلمة النهائية- وهي في غاية الأهميّة- أنّ ما وصل إلينا من الأحاديث أو الأقوال المضافة إلى الرسول ﷺ إنّما رُويت معني لا لفظاً، وجلّها آحاد، فهناك إمكان قوي

¹ صحيح مسلم، رقم الحديث: 215.

² مسند أحمد، 240/6.

³ مسند أبي داؤد الطيالسي رقم: 99.

⁴ الترمذي رقم: 79.

أن يكون ما يعدّ قول الرسول، لم يكن قوله، أو وقع فيه تحريف، أو غيرت معناه بالكلية سلسلة الروايات، والأسانيد الطويلة، أو لم يرو منه إلا بعض أجزائه، فيقول المحدث الفقيه الملا علي القاري (1024هـ):

"لأنّ هذا كلّ بحسب ما ظهر للمحدثين من حيث النظر إلى الإسناد، وإلا فلا مطمع للقطع في الاستناد لتجوز العقل أن يكون الصحيح في نفس الأمر موضوعاً، والموضوع صحيحاً".¹

فنظرًا إلى هذه الوجوه رأى الشيخ الفراهي كغيره من العلماء المحققين أنّ الأحاد ظنيّة، وأنكر إثبات العقائد بها.²

تحديد قويم لمنزلة خبر الأحاد: إذا كان خبر الواحد يحتمل الصدق بجانب احتمال الكذب، فلم يردّ الشيخ الفراهي الأحاد مطلقاً، كما فعله فقهاء الأحناف، بل جعلها فرعاً، ووضع القرآن في منزلة الأصل والأساس، فقد نصّ بالفاظ صريحة على أنّ خبر الواحد ينبغي أن يؤيد به القرآن إذا كان بينهما توافق معنوي، فيقول في مقدمة تفسيره "نظام القرآن":

"من المأخذ ما هو أصل وإمام، ومنها ما هو كالفرع والتبع. أما الإمام والأساس فليس إلا القرآن نفسه، وأما ما هو كالتبع فذلك ثلاثة: ما تلقته علماء الأمة من الأحاديث النبوية وما ثبت واجتمعت الأمة عليه من أحوال الأمم وما استحفظ من الكتب المنزلة على الأنبياء ولولا تطرق الظن والشبهة إلى الأحاديث والتاريخ والكتب المنزلة من قبل لما جعلناها كالفرع بل كان كل ذلك أصلاً ثابتاً يعضد بعضه بعضاً من غير مخالفة".³

ويقول في موضع آخر:

¹ الملا علي القاري الهروي، المصنوع في معرفة الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أوب غده قاهره، 1984ء ص 44.

² الشيخ حميد الدين الفراهي، التكميل في أصول التأويل، الدائرة الحميدية سرائير، أعظم جره، 1411هـ ص 69.

³ فاتحة نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان، ص 10.

"والذي يهتك هو أن تجعل بين ما نطق به القرآن وبين ما تجد في الفروع سدًا وحاجزًا فلا تخلطهما فالقدر الذي في القرآن ثابت والذي زاد عليه مظنة للوهم فلا تجعل من أنكر بعض ما في الفروع كالذي أنكر القرآن".¹

ونظرًا إلى هذه النصوص اتهمه بعض العلماء بإنكار الحديث، ولو كان هذا الرأي إنكارًا للحديث لكان الأئمة الأربعة، وخاصة الإمام أبو حنيفة وأصحابه -رحمهم الله تعالى- أولى بهذه التهمة، فإنَّ الشيخ الفراهي - كما تقدم - لم يترك الأحاد بالكلية؛ بل جعلها بمنزلة الفرع، أما الفقهاء فلم يقيموا لها وزنًا، وآثروا القياس على الحديث الصحيح، وذلك مثلاً: قد روى البخاري أنَّه "ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة" فالإمام أبو حنيفة رحمه الله ترك الحديث، وجعل الزكوة فرضًا في الثمار والحبوب وإن كانت دون خمسة أوسق، فبناءً على ذلك، هل يمكننا أن نتهمه بإنكار الحديث.

وهكذا لا تجوز تحية المسجد إذا كان الإمام على المنبر وبدأ الخطبة، على أن الحديث الصحيح ورد بجوازه، وهكذا الشأن في دعاء الاستفتاح فإنه قد ورد فيه حديث متفق عليه، والإمام مالك - رحمه الله - لا يقول به، لأنَّ عمل أهل المدينة كان بخلافه، وإليكُم مزيد من الأمثلة لذلك:

1. قد ورد في الحديث "لا تصبروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد ذلك؛ فإنه بخير النظرين بعد أن يحتلبها، إن شاء أمسك، وإن شاء ردّها، ومعها صاعًا من تمر"² والحنفية لا يعملون به لمخالفة القياس.
2. إذا تزوج الرجل امرأة، ولم يعين المهر، ثم مات قبل أن يدخل عليها، فماذا تستحق المرأة في الإرث، فذهب الإمام أبو حنيفة وأحمد رحمهما الله أنَّها تأخذ نصيبها من الإرث مع مهر المثل، وهو ثابت بالحديث³ لكن المالكية لا يعملون به لمخالفة القياس، والإمام الشافعي رحمه الله أيضًا يوافقهم؛ لعدم ثبوت الحديث عنده.

¹ المصدر نفسه، ص 11.

² أخرجه الإمام البخاري (البيوع: النهي للبائع أن لا يحفل بالإبل والغنم) ومسلم (البيوع: حكم بيع المصرة).

³ أخرجه الترمذي (الفرائض: ما جاء في ميراث المرأة من دية زوجها)

3. قد ورد في الحديث: إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا، وكنا جميعاً¹ وهذه المسألة تعرف بـ"خيار المجلس" في اصطلاح الفقه، فالإمام الشافعي والإمام أحمد رحمهما الله صحّحا الحديث وعملا به، وأما الإمام مالك والإمام أبو حنيفة رحمهما الله فلم يعملوا به لمخالفة القياس.

فقد رأيت في القضايا العديدة أنهم رجّحوا القياس على الأحاديث الصحيحة، ولا أستثني منه أحداً من الأئمة الفقهاء، وبالرغم من ذلك لا يهتمون بإنكار الحديث، والحق أنّ كلاً من المحدثين والفقهاء ضلّوا جادة الاعتدال في هذا الباب، ووجهات كلا الفريقين قد تعرّضت للإفراط والتفريط، وقد انتقد الشاه ولي الله المحدث الدهلوي سلوكهم هذا، فيقول: "---أما هذه الطبقة الذين هم أهل الحديث والآثار، فإن الأكثرين إنما هم وكدهم: الروايات وجمع الطرق وطلب الغريب والشاذ من الحديث الذي أكثره موضوع أو مقلوب، لا يراعون المتن، ولا يفهمون المعاني، ولا يستنبطون سرّها، ولا يستخرجون ركازها وفقهها، وربما عابوا الفقهاء، وتناولوهم بالطعن، وادّعوا عليهم مخالفة السنن، ولا يعلمون أنهم عن مبلغ ما أوتوه من العلم قاصرون، وبسوء القول فيهم آثمون. وأما الطبقة الأخرى وهم أهل الفقه والنظر فإن أكثرهم لا يعرفون من الحديث إلا على أقلّه، ولا يكادون يميّزون صحيحه من سقيم، ولا يعرفون جيده من رديئه، ولا يعيؤون بما بلغهم منه أن يحتجّوا به على خصومهم".²

الفرق بين الحديث والسنة: كان الشيخ الفراهي يفرق بين الحديث والسنة، كغيره من العلماء المحققين، كما أسلفنا، وقد قدّمنا وجه التفريق أيضاً، وهو كون الأحاد ظنيّة، لكن السنن يختلف أمرها عن الأحاد، فلا يتوقف ضبطها ونشرها على روايتها قولاً، وإنما صيغت في عمل أهل الإيمان، ثم نقلت إلينا في صورة أفعالهم، وهي أصون ما يكون من الشكل، وإن وقع فيها اختلاف ما، فإنّما هو جزءي.

¹ أخرجه البخاري (البيوع: إذا خیر أحدهما بعد البيع فقد وجب) ومسلم (البيوع: ثبوت خيار المجلس للمتبايعين).

² الشاه ولي الله الدهلوي، الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، دار النفائس، بيروت، ط3، 1986م، ص 64-65

والحق أنّ جميع أفعال النبي ﷺ كانت معلومة لصحابته، ولم تكن مخفية عليهم حتى شؤون المنزلية، وقد أمر النبي ﷺ أزواجه بأن يخبرن الناس عن كل ما يشاهدنه في داخل البيت، ولذلك فليس من الممكن أن يصدر عن النبي ﷺ عمل يتعلق بالدين إلا وقد اطلع عليه جماعة كثيرة من الصحابة وعملوا به ثم رآهم الآخرون فعملوا به، وهكذا جرى العمل به في كلّ عصر وزمان، فصار عمله ﷺ محفوظاً بهذا التواتر، فنستطيع اليوم أن نقول وبيقين بالغ: إنّ طريقة أداءنا للصلاة هي عين طريقة النبي ﷺ لأدائها، وطريقة صومنا هي عين طريقته في الصوم، وهكذا الشأن في الحج وغيره، ولذا كان الشيخ الفراهي يقول بوجوب العمل بالسنن المتواترة في كل حال،¹ فيقول في كتابه "إحكام الأصول":

"--- فإنهم (السلف والأئمة) لصحة مذهبهم في أمور الدين اعتصموا بالكتاب والسنة كليهما ولم يرفضوا واحداً منهما، كما فعل المبطلون الملحدون ولكنهم جروا في ذلك على ذوقهم، لا على أصول راسخة فبقي النزاع بينهم في طرق التطبيق وقليل من الاختلاف في الفروع".²

فيتّضح من هذه العبارة أنّ الشيخ الفراهي كان يعتبر إنكار السنّة كفراً وإلحاداً، وينكر التفريق بين القرآن والسنة، فيقول في نفس الكتاب:

"فإن الله تعالى أمرنا عموماً بإطاعة الرسول ﷺ وأمر الرسول بالحكم بما يريه الله تعالى سواء كان بالكتاب أو بالنور والحكمة التي ملأ الله بها قلبه".³

وكان الشيخ الفراهي يرى أنّ الله تبارك وتعالى بجانب حفظه القرآن، قد حافظ على الاصطلاحات الشرعيّة من الصلاة، والزكاة، والصوم والحج ومعاني الأعمال المتعلقة بها فيقول الشيخ الفراهي في مقدّمة تفسيره "نظام القرآن":

¹ تنقسم السنة كالحديث إلى قسمين: متواترة، وغير متواترة، فالسنن المتواترة يجب العمل بها، لأنّها تفيد اليقين، وأما السنن غير المتواترة، فينظر فيها، فإن تخالف نصّاً قرآنياً صريحاً فقد وجب العمل بها، وإلا فالتوقف أولى.

² المصدر نفسه، ص 111

³ المصدر نفسه، ص 32.

"كذلك حفظ الاصطلاحات الشرعية كالصلاة والزكاة والجهاد والصوم والحج والمسجد الحرام والصفاء والمرورة ومناسك الحج وأمثالها، وما يتعلق بها من الأعمال المتواترة المتوارثة الماثورة من السلف إلى الخلف، والاختلاف اليسير فيها لا اعتبار له، ألا ترى أن اسم الأسد مثلاً معلوم معناه، مع اختلاف يسير في صورة الأسود من بلاد مختلفة، فالصلاة المطلوبة منّا مثلاً هي صلاة المسلمين، ولو اختلفت اختلافاً خفيفاً، ومن يلتمس التدقيق فيها فقد جهل مكان الدين القويم الإلهي الذي علّمه القرآن".¹

ووللشيخ عبيد الله السندهي بيان في هذه القضية، تجدر ملاحظته؛ فإنّه سيساعدنا في فهم فكرة الشيخ الفراهي عن الحديث والسنة، فيقول الشيخ السندهي²: "قدم الشيخ الفراهي لأداء فريضة الحج في نفس العام الذي وصلت إلى مكة بعد جولتي الطويلة لكلّ من كابل، وروسيا، وتركيا فوقع بيننا لقاءات طويلة، وبدأت أفكارنا تتوافق؛ لكن مسألة إنكار الحديث صار موضوع البحث مرة ثانية، فقلت بالتأكيد: لا بد لك من الاعتراف بالحديث كمصدر تشريعيّ، ورددت على إنكار الحديث بشدة فضاق ذرعاً وقال: ماذا تريد أنت. قلت: أن تعترف بموطأ مالك، فقال: أعترف به، فقلت: فانتهى بيننا النزاع من اليوم، ولا نكرهك على تسليم صحيح البخاري".³

فاتضح من ذلك جلياً أنّ الشيخ عبيد الله السندهي لما لم يفرّق بين الحديث والسنة اعترضت له مشكلة كغيره من العلماء في فهم فكرة الشيخ الفراهي؛ لكن الشيخ الفراهي لما اعترف بموطأ مالك، عرف السندهي أنّ الفراهي إنما ينكر أخبار الأحاد، فقال بعد ذلك: "فانتهى بيننا النزاع من اليوم".

واعتراف الشيخ الفراهي بموطأ أكبر دليل على أنّه كان يعتبر السنة مصدراً تشريعياً؛ فإنّ الموطأ ليست إلا مجموعة حديثية ألّفت على أصل "تعامل أهل

¹ فاتحة نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان، ص 13

² الشيخ عبيد الله السندهي، شاه ولي الله اور ان كا فلسفہ سندھ، أكاديمية لاهور، 1982م، ص 141.

³ ولكنّ الشيخ أمين أحسن الإصلاحي ردّ عليه، وقال: إنّهُ أعرف منه بالشيخ الفراهي (انظر: تفسير نظام القرآن، مصنف كي مختصر حالات زندغي، ص 16) وعندي رأي الشيخ السندهي راجح.

المدينة" يعني أنها لا تضمّ إلا الأحاديث التي جرى بها عمل أكثر أهل المدينة وخاصةً عمل فقهاءها، ولم يدخل فيها إلا القول الذي صار معروفًا بين أهل المدينة (أهل العلم) وتلقّى منهم القبول.

والأسوة الحسنة التي أمر الله المؤمنين باتباعها في القرآن (سورة الممتحنة: 6) تتعلق بأفعال النبي ﷺ الدينية؛ لأنّ أصول الدين وكلّياته قد فصلها القرآن تفصيلًا لا يبقى بعده إشكال أو إبهام معنوي لدى العقل السليم، وإن ظهر ذلك عند أحد فإنّما هو لقلة علمه وتدبّره، لا أنّه في الواقع كذلك.

ولم يكن الشيخ الفراهي يعتبر السنة مصدرًا تشريعيًا فحسب؛ بل كان يعمل بها ويطبّقها في حياته العملية بغاية الاهتمام، يقول الشيخ أمين أحسن الإصلاح: "وكان له اهتمام بالغ باتباع السنّة في العمل أيضًا، وكثيرًا ما كنت أشعر في صحبتته أنّه يجعل نصب عينيه في الغالب "زاد المعاد" لابن القيم - رحمه الله - في المسائل العملية، وكان أسلوبه حكيماً للغاية، ولذلك كنت أعتقد قبل زيارته أنّه لا يلقي كبير عناية على المسائل الفروعية، لكنّه كان يقوم بمحاسبة نفسه وتلاميذه حتى في الجزئيات، إذا كان الأمر يتعلق باتباع السنّة".¹

والآن، وقد انتهينا من استعراض فكرة الشيخ الفراهي أصوليًا عن الحديث والسنّة، فلنتناول المسألتين الهامّتين: الأولى: مكانة الحديث في التشريع الإسلامي، والثانية: مسألة تفسير القرآن بالحديث، فلنعرف موقف الشيخ الفراهي من هاتين القضيتين.

مكانة الحديث في التشريع الإسلامي: قد ذهب أكثر العلماء إلى أنّ الحديث مصدر للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، فيقول الشيخ أبو الأعلى المودودي - رحمه الله - معبرًا عن رأيه بهذا الشأن: "وهذا القانون المحمدي - على صاحبه الصلاة والسلام - هو الذي يمثّل مشيئة الحاكم الأعلى (أي الله تبارك وتعالى) وقد

¹ تفسير نظام القرآن، ص 16.

وصل إلينا هذا القانون بصورتين: الأولى: بشكل القانون المشتمل على أحكام وتعاليم ربّ العالمين كلمةً كلمةً، والثانية: بشكل الأسوة الحسنة للرسول ﷺ أو سنّته التي تُبيّن منشأ القرآن ومراده، ولم يكن رسول الله ﷺ حاملاً للرسالة فحسب بأن لا تكون وظيفته إلا إبلاغ الرسالة... فهذا العمل الجليل الذي قام به في حياته التي تستغرق 21 عامًا بعد بعثته هو السنّة، التي تقف بجانب القرآن وتكمل معه القانون الأرفع للحاكم الأعلى، وذلك القانون هو الذي يسّى بالشرعية في مصطلح الإسلام".¹

ولكن لا يصح هذا التعميم. والصواب أن جميع أحكام الرسول ﷺ لا تشكّل مصدرًا مستقلًا؛ فإن إمعان النظر في الأحكام المضافة إليه ﷺ يوضّح أن أكثرها ليست إلا تشريع أو توضيح لأصل من أصول القرآن تعميمًا لخاصّته، أو تخصيصًا لعامة، أو تشكيلاً عملياً، وبألفاظ أخرى إنّها بمنزلة الأحكام التوضيحية، وأما ما سكّته عنه القرآن فهذا النوع من الأحكام تشكل مصدرًا مستقلًا بلا ريب إذا لم تكن معارضةً لنصّ القرآن، وهي في الحقيقة اجتهادات الرسول ﷺ التي تكون مستنبطةً من أصل قرآنيّ، وإن كنا لا نعرف وجوه الاستنباط، فقال الله عز وجل: "ولا يحرمون ما حرّم الله ورسوله".

ففي هذه الآية قد أضيف التحريم إلى الرسول ﷺ كما أضيف إلى الله تعالى مما يدلّ على اختيار الرسول ﷺ في التحريم، إلا أن خياره ليس بمطلق؛ بل تحت تحريم الله تعالى فلذا آخر في الآية، ولفظ آخر، لا يستطيع الرسول أن يحرم إلا ما يماثل الحكم المنصوص في القرآن باعتبار العلة، فيقول الله عز وجل: "قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرّمًا على طاعمٍ يطعمه". (سورة الأنعام: 145)

فهذه الآية توضّح أن الرسول ﷺ لا يحلّ إلا ما أحله الله، ولا يحرمه إلا ما حرّمه الله، فعلم من ذلك أن ما أحلّ الرسول ﷺ أو حرّمه ليس شيئاً زائداً على القرآن، إنّما هو بيان الحكم من الأحكام المجمّلة أو تفريع على أصل من أصوله، مثلاً: قد

¹ الشيخ السيد أبو الأعلى المودودي، سنت كي شرعي حثيث، ص 31، 32.

حرّمت السباع كلّها في الشريعة الإسلاميّة، ولم يأت تحريمها بألفاظ واضحة في القرآن، إلا أنّها توجد قرينتان تشيران إلى حرمتها، وهما: "دماً مسفوحاً" (سورة الأنعام: 145) و"أكل السبع" (سورة المائدة: 3) فبناءً على هذه الإشارات قد حرّم رسول الله ﷺ كل حيوان يأكل دم حيوان آخر أو لحمه، وبناءً عليها أدخل في التحريم سباع الطيور، وإن لم توجد إشارة ما إلى حرمتها في القرآن.¹

وتحدّث الشيخ الفراهي عن هذه المسألة في "إحكام الأصول"² فيقول: "إن أحكام الرسل من حيث نسبتها إلى الكتاب على ثلاثة أقسام موجودة، وقسمين مفروضين. ونذكر هاهنا جميع هذه الأقسام الخمسة وننظر فيها لتستبين دعوانا. فالقسم الأول ما صرح فيه الرسول ﷺ بأنه حكم بالكتاب، ولم يكن الحكم بظاهر الكتاب ونصه. فقد علم أنه كان يستنبط منه وقد أمره الله أن يبين للناس ما نزل إليهم كما مرّ، ومعرفة وجه الاستنباط لا تصعب بعد العلم بالأصل والفرع. والقسم الثاني من الأحكام ما لم يصرح فيه بذلك ولكن وجه استنباطه من الكتاب ظاهر على العارف بدلالات الكلام. فالحكم بكونه مأخوذاً من الكتاب أقرب إلى الصواب، فإن الله تعالى أمره بالحكم بما أراد الله من نص الكتاب أو غامضه. قال تعالى: "إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْنَاكَ اللَّهُ" (سورة النساء: 105) مع أن الرسول ﷺ كان أعرف الناس بكتاب الله فكيف يحكم بغير الكتاب فيما دلّ عليه الكتاب ببعض وجوه الدلالة. والعرب كانوا أذكىاء عرفاء بإشارات الكلام وكناياته، وكان النبي ﷺ أذكاهم مع ما خصّه الله به من نور وهدى وبصيرة. ومن هذا القسم ما خفي فيه وجه الاستنباط على العلماء، ولكنه يهتدى إليه بالتأمل والله تعالى يمنّ على من يشاء من عباده بما يشاء. فإذا

¹ وطريقة التخرّيج هذه تسمّى "قياساً" في اصطلاح الفقهاء، إلا استنباط الفقهاء يختلف بجهة أنّ كان بذلك النور الذي نورّ الله به قبله، فلا يحتمل الخطأ والزلل، وأما استنباط أتباعه فلا يخلو من احتمال الخطأ.

² الشيخ حميد الدين الفراهي، إحكام الأصول بأحكام الرسول، مجلّة "تدبّر" (إفادات الشيخ الفراهي)، خالد مسعود، ص 13-14.

اطلعنا على وجه الاستنباط جعلنا الكتاب فيه أصلاً والسنة فرعاً لوجوه ذكرنا. وقد اتفقت الصحابة على النظر في الكتاب أولاً، فإذا لم يجدوا فيه في السنة، وهذا هو المعقول. ففي مثل ذلك أيقننا بأن الرسول ﷺ قد حكم بالكتاب مستنبطاً منه، لعلمه بإشاراته وإن خفي علينا برهنة من الدهر. والقسم الثالث ما لا نجد في الكتاب ولكن الزيادة به محتملة. فجعلنا السنة فيه أصلاً مستقلاً، فإن الله تعالى أمرنا عموماً بإطاعة الرسول ﷺ وأمر الرسول بالحكم بما يريه الله تعالى سواء كان بالكتاب أو بالنور والحكمة التي ملأ الله بها قلبه. وأما القسم الرابع وهو ما يزيد على الكتاب من الأحكام التي لا يحتملها الكتاب، وكذلك القسم الخامس الذي هو مخالف ما في الكتاب، فهذان قسمان مفروضان لا وجود لهما في الحقيقة فإن فيهما نسخاً خفياً أو جلياً للكتاب وفيهما وقع تخاصم العلماء واختلافهم الشديد، ولكن مواضع الخلاف مسائل معدودة. فإن أمكن التوفيق فيها بين الكتاب والسنة رفع الخصام فإنهم متفقون على أن الزيادة على الكتاب لا يصار إليها إلا عند تعذر الاستنباط، لا سيما الزيادة التي تشبه النسخ، والمصير إلى النسخ أشد منه وإنما قالت بها العلماء فراؤاً من الإنكار بقول الرسول ﷺ¹.

فظهر بهذا النص أن الأحكام على ثلاثة أقسام: الأول: أحكام الرسول التي هي بيان لإجمال القرآن سواء كان إجمالها يتعلق بجزئيات الأحكام أو بتخصيص عمومها وهي أحكام توضيحية، والثاني: الأحكام التي هي أقضية النبي ﷺ وفق النصوص القرآنية، أعني فتاواه، الثالث: الأحكام التي لا أصل لها في ظاهر نص الكتاب، فكان الشيخ الفراهي لا يعتبرها مصدراً أصلياً للتشريع الإسلامي إلا القسم الثالث، وكان هذا القسم في الحقيقة اجتهاداته ﷺ كما تقدم.

وقد وضّح الشيخ الفراهي القسمين الثالث والرابع من الأقسام الواقعية بالأمثلة، فذكر لتوضيح الثاني آية الميراث، فيقول: "مثلاً: في آية الميراث ترى وصيتين: وصية

¹ لقد أتى الشيخ ببعض الأمثلة لهذا التوفيق، منها: رواية الباري تعالى، وحقوق الامهات، والنهي عن الجمع بين عمته وبنت أخيه، وغيرها، وانظر للتفصيل مجلة "تدبر"، ص 15 إلى 19.

من الله، وسمّاها فريضة من الله، وقال فيها "ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا" (النساء: 11) ووصية أخرى من الميت، وجعل التقديم لوصية الميت، وقد علمنا أن الله أعلم وأحكم ووصيته أقدم فلا بد أن تكون هذه وصية الميت لغير وارثيه من الخيرات، ثم ترى النبي عليه الصلوات صرح بذلك، فقال: ألا لا وصية لوارث¹.

وأما القسم الثالث فيتّضح من آية حدّ الزنا؛ فإنّ القرآن جعل حدّ الزنا مائة جلدة بغير تخصيص، فيعمّ البكر والثيب: "الرَّانِيَةُ وَالرَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ" (سورة النور: 2) لكن الحديث يبيّن حدّ البكر مائة جلدة وتغريب عام، وحدّ الثيب مائة جلدة والرجم،² إلا أنه ورد في رواية أنّ النبي ﷺ لم يجلد ماعزًا الأسلمي، والغامدية اللذين كانا متزوجين، واكتفى برجمهما،³ فهذه الأحاديث الواردة في حدّ الزنا تأتي بزيادة واضحة على كتاب الله.

وقد تحدّث الشيخ الفراهي عن هذه القضية بتفصيل، فيقول: "من الأحاديث التي خفي على العلماء مأخذها من القرآن: الحديث الوارد في حدّ الزنا، وهو قوله ﷺ: البكر بالبكر مئة حلة وتغريب عام، والثيب بالثيب مائة جلدة والرجم". فأروا أنّ الحديث قد زاد الرجم في حقّ الثيب، والتغريب في حقّ البكر، لكن الاكتفاء بالرجم في قصّة ماعز الأسلمي والغامدية نسخ حكم الجلد في حقّ الثيب، وحكم التغريب في حقّ البكر، فكان الآيّة لم تبق عندهم على ظاهرها؛ بل تغيرت بالسنة، ثم السنة تغيرت بقضية لا يُدرى موقعها، ولا ندري كذلك هل تحمل على محمل صحيح أم لا؟.

واعلم أنّ أهمّ شيء في هذا الباب هو التوفيق بين الكتاب والسنة، فلا ينبغي أن يحكم بالنسخ بمجرد الظنّ، فقد ورد في هذا الحديث بصراحة أنّ حدّ البكر الزاني مائة جلدة وتغريب عام، وفي رواية: ثم تغريب عام، وكذلك ورد في حدّ الثيب

¹ التكميل في أصول التأويل، ص 65.

² أخرجه مسلم والترمذي وابن ماجه، والدارمي، (كتاب الحدود) والبخاري (تفسير سورة النساء).

³ أخرجه البخاري مسلم (كتاب الحدود).

أيضاً "ثم الرجم" مما يدل على أنّ الحدّ أوّلًا مائة جلدٍ لكليهما، فمن عاد ثانية فأولى أن يعاقب عقاباً شديداً؛ لأنّ إعادته للجريمة جرأة في وجه حدود الله، وقد عيّن القرآن للمفسدين في الأرض والذين يتعدّون حدود الله عقاباً مختلف الدرجات بحسب تفارقهم في الجريمة، من التقتيل، والصلب، وقطع الأطراف، والجلاء وما إلى ذلك، وقد صرح النبي ﷺ في قضية ماعز أنّه ارتكب جريمة كبرى، وأوغل في فساد الخلق حيث قال: "ينبّ كنيب التيس"¹ فلذا كان عقابه نكالا، وأما الرجم في قضية امرأة يهودية فكان بحكم التوراة؛ إذ كان النبي ﷺ يقضي بالتوراة قبل نزول الأحكام في القرآن.

وبالجملة فقد ثبت أنّ الجريمة لما صدرت غير مرة أنزل النبي ﷺ عقوبة شديدة بالمتزوجين، وأما الأبقار فعاقبهم عقاباً أخفّ منهم، ولذلك وردت في الحديث لفظة "ثمّ" وما ورد في بعض الروايات من كلمة "واو" فهي أيضاً بمعنى "ثمّ" فإنّ "واو" قد تستعمل بمعنى "ثمّ" في لسان العرب.²

واتّضح من هذا البحث أنّ رأي العلماء حول مكانة الحديث التشريعيّة لا يصحّ مطلقاً، ولا يشكّل مصدراً مستقلاً إلا الأحاديث التي هي من قبيل اجتهادات النبي ﷺ وأما الأحاديث الأخرى التي لها صلة ما بآيات الأحكام فلا تزيد شيئاً على القرآن، إلا أنّها تبين مجمل القرآن.³ فيقول الشيخ الفراهي: "كم من آيات القرآن إن تدبّرت فيها، وفهمت معناها، وجدت من الأحاديث ما جاء موافقاً له، فالحديث لم يزد شيئاً على القرآن؛ لكن صرح من الآية أمراً غامضاً يخفى على من لا يتدبّر".⁴

تفسير القرآن بالحديث: الأصول التي عيّن المفسرون لتفسير القرآن الكريم هي: أن يفسّر القرآن بالقرآن إن أمكن، وإلا فبالسنة، وإن لم نجد التفسير في الكتاب

¹ مسلم، كتاب الحدود، باب: حد الزنا. وقد جاءت فقرة "نيب كنيب التيس" في بعض الروايات

² إحكام الأصول بأحكام الرسول، مجلّة "تدبّر"، ص 19-20.

³ فمثلاً: قد حرّم القرآن الخمر، فأدخل النبي - صلى الله عليه وسلم - في نطاقه كلّ شيء مسكرٍ، سواء أسكر كثيره أو قليله، وقد جعل الإمام الشافعي هذا النوع من التوضيح والتفصيل تخصيصاً لعامّ القرآن.

⁴ التكميل في أصول التأويل، ص 65.

والسنة كليهما فالرجوع إلى آثار الصحابة، وإن لم نعثر فيها على شيء فلنعتد على آثار التابعين.¹ يقول الحافظ ابن كثير في مقدّمة تفسيره. "قال قائل: فما أحسن طرق التفسير. فالجواب أنّ أصحّ الطريق في ذلك أن يفسّر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان، فإنّه بُسط في موضع آخر، فإن أعياك ذلك، عليك بالسنة، فإنّها شارحة للقرآن، وموضّحة له... وحينئذ إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة، رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة: فإنّهم أدركوا ذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال التي اختصّوا بها، ولما لهم من الفهم التام والعمل الصالح... إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة، ولا وجدته عن الصحابة فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين".²

ولكن لم يكن الأمر كذلك فعلاً، فمعظم التفاسير ألف على وجهه تفسير القرآن بالحديث وضُمّ إليها عدد كثير من أقوال الصحابة والتابعين، وسُمّي هذا النوع من التفسير "تفسيراً مأثوراً" وهؤلاء المفسرون لا يجيزون صرف النظر عن الحديث وأقوال الصحابة والتابعين في التفسير، يقول الإمام ابن تيمية: "نحن نعلم أنّ القرآن قرأه الصحابة، والتابعون، وتابعوهم، وأنّهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنّهم أعلم بالحقّ الذي بعث الله به رسوله، فمن خالف قولهم، وفسّر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعاً".³

لكن فيما قاله ابن تيمية نظر، فيقول الإمام راغب الاصفهاني: "فقوم تشددوا في ذلك، فلم يجزوا على تفسير من القرآن، ولم يتجوّزوا له بغيرهم، وإن كان عالماً أديباً متّسّعاً في معرفة الأدلّة، والفقه، والنحو، والأخبار، والآثار، وإنّما له أن ينتهي إلى ما روي عن النبي ﷺ وعن الذين شهدوا التنزيل من الصحابة، والذين أخذوا عنهم من التابعين".⁴

¹ كانت هذه الأصول قد وضعت لتخريج الأحكام الفقهيّة، ثم استعملت سوى القياس، فلي تفسير القرآن الكريم

² الحافظ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مصر، 1937م، 1/403: وانظر: الإتيان في علوم القرآن للسيوطي، مصر، 1978م، 2/225، ومقدّمة في أصول التفسير لابن تيمية، 1971م، ص 93.

³ مقدمة في أصول التفسير، ص 91.

⁴ محمد بن حسين الذهبي، التفسير والمفسّرون، القاهرة، 1961م، 1/256.

ومن الطبيعي أن ينشأ سؤال، لماذا ركن العلماء إلى تفسير القرآن بالحديث، دون أن يقتنعوا بتفسير القرآن بالقرآن؟ فمن أهمّ عوامله اعتقادهم أنّ القرآن غير قطعيّ الدلالة، وآياته تحتمل معاني عديدة ولذا رأوا أنّ تفسير القرآن بمجرد الرأي مفسدة عظيمة، وسيجرؤ كل أحد على تفسير القرآن الكريم وفق رأيه ومذهبه فينتهي الأمر إلى حدوث نزاع شديد في الأمة فكرًا وعملاً، ولذلك فلم يروا طريقًا مأمونًا سوى تفسير القرآن بالحديث، وقد انتقد الشيخ الفراهي هذا الرأي الفاسد، فيقول: "فمنهم من اطمأنوا بالحديث بعد النقد، كأكثر أصحاب الروايات، لما علموا أنّ كلام النبي ﷺ لا بدّ أن يوافق بالقرآن، وهكذا كلام الصحابة بكلام النبي ﷺ ووجدوا في الأحاديث فسحة، فجعلوها أصلًا، لقلّة الخطر فيه، وفسروا القرآن بها، حتى أن أصبح زمام القرآن بيد الحديث، فقلّ اعتناؤهم بفهم معاني القرآن".¹

وقال في موضع آخر: "إنّ كلّ فرقة من المسلمين يتمسّك بالقرآن، يأوّل آياته إلى رأيه حتى اضطرّ المؤمنون إلى التمسّك بالسنة ظنًا منهم بأنّ القرآن ذو وجود، والسنة بيّنة، والظاهر أنّ القرآن هو المعتصم والمتمسّك المعتمد".²

ومن جرّاء نزعتهم الشديدة إلى تفسير القرآن بالحديث قد عمّ اعتقاد أنّ التفسير المأثور هو التفسير المعتمد، وكل ما يعارضه فهو تفسير بالرأي، فيتحدّث الشيخ الفراهي عن هذا الاتجاه الخطير بما نصّه: "من الناس من يزعم أنّ التفسير إما أن يكون منقولًا من السلف الصالحين، أو يكون خلافة، وهو بالرأي، والأوّل هو المعتمد، والثاني فهو المنهي عنه، ثم استنتجوا من هذا أنّ المنقول، وإن كان ضعيفًا، أحقّ بالاتباع، وعلى هذا الأصل كتب كثير من التفاسير، مثل تفسير محمد بن جرير الطبري الذي قيل فيه أنّه لم يصنّف مثله، ولا شكّ أنّه كذلك في بابه، ومثل تفسير البغوي وابن كثير، والسيوطي

¹ التكميل في أصول التأويل، ص 12.

² المصدر نفسه، ص 15.

وغيرهم من المحدثين، هذا الذي زعموه قولاً عليه طلاوة الحق، وفي طيّه أباطيل مضلّة، من هوى في هوى لم يخرج منها إلا ما شاء الله".^{1 2}

ومن أهمّ عوامل مخالفته تفسير القرآن بالحديث، هو ما يوجد في الأحاديث نفسها من الضعف والوضع، والتناقض، فيقول بألفاظ صريحة: "فإنّ الكلام لا يحتمل معنًى يخالف نظمه، ورباط معانيه، فإنّ خلل النظم منفيّ عن كلام العقلاء، فما أبعد عن كلام الله المعجز؟ وهذا أصل ظاهر، ولكن أهل الزيف سعوا في هدمه، ووضعوا الأحاديث، ففتنوا بها الضعفاء العقول من صالح المؤمنين -عفا الله عنهم-".³

¹ المصدر نفسه، ص 66.

² العجب أنّ كثيراً من تلاميذ عبد الحميد الفراهي، رغم هذا الانتقاد الشديد، يعجبون بـ"تفسير ابن جرير" فيقولون أحدهم مثلاً: "تفسير ابن جرير يحتلّ أهمية كبرى في أوساطنا، حيث يؤكّد ويحرّض على مطافعة كثيراً، لأنّه تفسير جامع لأقوال الصحابة"، (تحقيقات إسلامي، يناير- مارس 1991م) ولا شكّ أنّه تفسير يجمع أقوال السلف ويحدّد القول الراجح منها، بالإضافة إلى التعرّض لبيان اللغة والإعراب، وإيراد الشواهد من كلام العرب، إلا أنّ فيه نقصاً كبيراً هو أنّه الروايات دون نقدها وبلفظ آخر: لم يعتن فيه بنقد الروايات من جهة القرآن والمعقول والتاريخ لما أدّى إلى تطرّقه كثير من الأحاديث الضعيفة إليها، ونقص كبير فيه، فيقول الشيخ الفراهي:

"فاعلم أنّ تفسير ابن جرير هو الجامع لكلّ ما جاء من طريق النقل من غير نقد في الرواية، ولكنّه بعد نقل الوجوه المنقولة يبيّن ما هو الصواب عنده، وإذا أمكنه يجعل المفهوم جامعاً للوجوه، ويبحث عن اللغة والإعراب، وكثيراً ما يستند بكلام العرب، وإنّ أجلّ محاسن هذا التفسير كونه جامعاً لروايات السلف، مع التعرّض باللغة والنحو، وترجيح الأولى بالصواب عنده، ولهذه الوجوه أقيمت العلماء عليه، وأما النظر في الروايات من جهة القرآن، والمعول، والتاريخ فليس من شأنه، حتى أنّه جمع من المناكير الكبير من غير تنبيه على نكارتها، وإنّما ترك ذلك لأهل النظر، فإنّه لو أراه فعله لم يتيسّر له إتمام هذا الجامع الكبير (التكميل في أصول التأويل، ص 6).

والتفسير الذي أثنى عليه الشيخ الفراهي في الواقع، وجعله مفيداً للطلاب، هو تفسير الزمخشري؛ لأنّه لم يتعرّض للروايات إلا قليلاً بل جعل القرآن هو الأصل، ثم فسّر الآيات في ضوءه. (انظر: المصدر نفسه، ص 6).

³ التكميل في أصول التأويل، ص 52.

ويقول في موضع آخر: "فإنَّ المنقول جلّه الأحاديث الضعاف، والمتناقض بعضها بعضاً؛ بل المتناقض لظاهر القرآن فهل يعتمد عليها، أو يترك القرآن لا يتدبر فيه، ولا يفهم معانيه".¹

ويقول عن الروايات التفسيرية:² "الأخذ بأحسن الوجوه ليس من التفسير بالرأي، إذا كان مراعيًا لأصول التأويل الأولى، ويرجع على الروايات؛ فإنَّ أكثرها آراء من أهل التأويل، ربما لم يهتدوا إلى ما كان أحسن، وهذا ابن جرير مع اعتناؤه بالروايات يأخذ بما يراه تأويلًا ويترك الرواية".³

ويقول في موضع آخر: "ولكن في ذلك العصر كثرت الروايات الضعيفة، واعتمدوا عليها في التفسير حاملة لروايات من اليهود والدجالين والواضعين".⁴

الأدلة التي قدمها الشيخ الفراهي ردًا على تفسير القرآن بالحديث، من وجود الضعف، والوضع، والنفاق في الأحاديث، فإنها، وإن كانت قوية، لكنّه يمكن أن يقال: ليست مجموعة الحديث كلّها موضوعة أو متناقضة، وخاصّة الأحاديث التي أودعها أصحاب الكتب الستّة في كتبهم فإنّها ليست كذلك وقد أوردوا بعضها في أبواب التفسير، فهذه الشبهة وإن كانت تبدو قويّة؛ لكنّها بعيدة عن الواقع، وإذا كان الشيخ لم يلق ضوءًا على هذه الناحية، فأردنا أن نتناولها بالبحث، ليتّضح الأمر جليًّا.

القرآن كلام مفصّل: لا يخفى على أهل العلم أنّ الأحاديث المرفوعة عن النبي ﷺ في تفسير القرآن قليلة جدًّا، ولو كان النبي ﷺ قد فسّر القرآن كلّّه، ثم انتقل إلينا ذلك التفسير محفوظًا مصونًا كالقرآن لما كان يبقى أيّ مجال للاختلاف والنزاع، ولكان أهل الإيمان عكفوا عليه، ولكان يكفي وحده هاديًا مرشدًا، ولكن لم يكن كذلك، فينشأ سؤال، لماذا أعرض النبي ﷺ عن هذا العمل الهامّ جدًّا، ولم يلتفت إليه؟

¹ المصدر نفسه، ص 7.

² المصدر نفسه، ص 6.

³ وقد ذكر الشيخ آية: 11 من سورة يوسف في مثاله، انظر: التكميل في أصول التأويل، ص 6.

⁴ التكميل في أصول التأويل، ص: 19.

العدد الخاص مجلة الهند

فلو تأملنا قليلاً لا تضح علينا الأمر، وهو أنه ﷺ إنما لم يفسر القرآن: ¹لأن القرآن واضح جداً في مفهومه ومقتضياته، وإن كان فيه إجمال ما في موضع، فقد فصله القرآن نفسه في موضع آخر، وتؤيد ذلك آيات متعددة، وإليكم بعضها:

1. "الرَّ كَتَبَ أَحْكَمَتْ ءَايَتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴿١﴾" (هود: 1)
 2. "وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾". (الفرقان: 33)
 3. "أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا". (الأنعام: 114)
 4. "وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾". (الأعراف: 52)
- فهناك كلمتان ملحوظتان في هذه الآيات: التفصيل، والتفسير، فهما تدلان على أنّ مُنْزِلَ الكتاب قد فسّر كتابه بنفسه، وفصله، فلا بد من الاعتراف بأنّ القرآن كلام مفصّل واضح مفهومه ومقتضياته ولم يبق فيه إشكال أو خفاء معنوي ولو كان فيه إجمال في موضع، فصل في موضع آخر، وطريق التوضيح هذه يصفها القرآن بـ"تصريف الآيات" فمثلاً يقول: "أَنْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ" (سورة الأنعام: 65)

وهذا التفصيل والتوضيح كلّ في الحقيقة وفقاً لما وعده الله في سورة القيامة بلفظ "ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ" (19) ولذلك قد أضيف التبیین في كلّ موضع تقريباً إلى الله عز وجلّ.

1. "كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ" (البقرة: 242)
2. "يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ". (النساء: 26)
3. "وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ". (التوبة: 115)
4. "يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾". (النساء: 176)

¹ قد استثنيت آيات الأحكام من ذلك

5. "وَيَبَيِّنْ ءَايَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ" (البقرة: 221)

وكثيراً ما تعقّب الأحكام القرآنيّة بقوله: "كذلك يبيّن الله لكم آياته"، كما في سورة النّور وغيرها من سور الأحكام. وقد تبين لنا ممّا سبق أن الله عزّ وجلّ قد تولّى تبين الكتاب وتشريع كلامه بنفسه، ولم يفوضه إلى أحد فينشأ الخلاف في الفكر والعمل، فليس تفسير مبادئ القرآن وتوضيح أصوله، كما يزعمون، بل عليهم أن يتفهّموا ما أوضحه الله تعالى بتصريف الآيات تفهّماً ثم تبليغه إلى عباد الله.¹

أمّا الكلام عن كون رسول الله ﷺ شارحاً للقرآن، فهو على نوعين: الأوّل: كان من فرائض منصب الرسالة أن يبلغ آيات الله كما هي، "يَتَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ" (سورة المائدة: 67) وعندما واجهوا مشكلةً في فهم المراد الرّبانيّ يقوم بكشفها في ضوء التشريع الرباني وبما أعطاه الله من البصيرة.² والجدير بالملاحظة في هذا المقام أن النّاس ليسوا سواء في الفهم والفكر والمواهب العقليّة؛ فلهذا نرى بعض الناس لا يكادون يفهمون كلاماً واضحاً، وحينئذ تمسّ الحاجة إلى أن يقوم رجل بصير بتوضيحه وتقريبه إلى فهم العوام.³

والأمر الثاني من فرائض الرسالة هو التوضيح العمليّ للأحكام التي لم يأت بتعيينها نصّ القرآن مطلقاً أو أتى بتعيين جزئيّ مثل العبادات وغيرها، ولا شك أن رسول الله ﷺ شارح لكتاب الله بهذا المعنى الأخير.

لكن العلماء وسّعوا محور التشريع النبويّ هذا، وأطبقوه على القرآن جميعاً، وليس ذلك بصائب وتمسّكوا على ما قالوه بما في قوله تعالى: "وأنزلنا إليك الذكر لتبين

¹ ولن يتم هذا الأمر إلا بالتدبّر في القرآن "كتاب أنزلناه مباركاً ليذّبروا آياته". (ص 29) وإلا بالتفسير بصورة جماعيّة، فإنّ جميع ما نراه من الاختلافات في تفسير القرآن الكريم، سببه ليس إلا التصديّ للتفسير بصورة فرديّة، فيجب اجتناب هذه الطريقة كلّ الاجتناب.

² الأحاديث التي يشبه مضمونها مضمون القرآن الكريم إنّما هي من هذا القبيل. أعني التفسير المزيّد.

³ وفي القرآن الكريم عند ذكر الصيام "فكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر" (سورة التوبة: 87) فحمل بعض الصحابة الخيط حقيقة فأخبر النبي - صلى الله عليه وسلّم - أنّ المراد منه طلوع الصبح.

للناس ما نزل إليهم" (سورة النحل: 44) فأخطأوا في فهم المراد من "التبيين" الذي تشتمل عليه الآية، فلا تبين له أكثر من معنى واحد، ومن معانيها الإلقاء بلا نقص وزيادة، وهو ضد الكتمان، مثل قوله تعالى: "يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ". (سورة المائدة: 15) وقال في مقام آخر: "إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعِينُونَ ﴿٦٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿٦٥﴾" (سورة البقرة: 159-160)

والمعنى الثاني للتبيين هو تفسير الكلام بما يكشف ما أراده المتكلم بحيث لا يبقى غموض ولا خفاء، وهذا المعنى هو المراد في قوله تعالى حكايةً عن اليهود الذين أمروا بذبح البقرة: "قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ" (سورة البقرة: 68) وكذا في قوله تعالى: "وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ" (سورة إبراهيم: 4). وفي موضع آخر: "وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ". (سورة النحل: 64)

فإذا تأملنا في معنى التبيين في ضوء ما ذكرناه من الآيات تبين لنا أن التبيين في سورة النحل جاء في المعنى الأول، وهو إلقاء الوحي للناس بلا نقص وزيادة حتى يفهموا فهمًا، فليس من الصواب أن يستدل بهذه الآية على أن النبي ﷺ كان مأمورًا بتبيين جميع القرآن، فإن الله تعالى قد بين أمهات الدين بنفسها كما ذكرنا، أما النبي ﷺ فلم يكلف إلا بالتبيين العملي لما أجمل من الأحكام فحسب. وإذا أعملنا الفكرة في ضوء هذه القاعدة تيسر لنا الإجابة عن عدّة أسئلة: ما هو سبب قلة الأحاديث المرفوعة في الكتب الستة حول تفسير القرآن، ولماذا أقل الصحابة - رضي الله عنهم - من الأسئلة حول التفسير، فالأمر أجل من أن يخفى، فقد نزل القرآن الكريم بلغتهم، وحسب أحوالهم وبينهم، فلم يكونوا يواجهون أي صعوبة في فهم ما أنزل إليهم من الوحي الرباني،¹ إنما كانوا يعتنون كل العناية

¹ يقول ابن خلدون: "إنَّ القرآن نزل بلغة العرب، وعلى أساليب بلاغتهم، فكانوا يفهمونه، ويعلمون معانيه في مفرداته وتراكيبه"، التفسير والمفسرون، ص 489.

باستنباط الأحكام، أما المسائل النظرية سيما ما تشابه من الآيات فكانوا يجتنبون كل الاجتناب عن الخوض فيها.

فقد روي أنّ ابن عباس -رضي الله عنه- سئل عن قوله تعالى: "في يومٍ كان مقداره خمسين ألف سنة"، فقال: فما يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، فقال السائل: سألتك عن تفسيره! فقال: هما يومان ذكرهما الله تعالى في كتابه، والله أعلم بها.¹ يقول الطبري معلقاً على هذه الرواية: فكره-ابن عباس- أن يقول في كتاب الله ما لا يعلم.² وذكر الطبري أيضاً عن ابن عباس -رضي الله عنه- أنه سئل عن آياتٍ لو سئل عنها بعضكم لقال فيها، فأبى أن يقول فيها⁴³ وعن سعيد بن المسيّب -رحمه الله- أنه كان لا يتكلم إلا في المعلوم من القرآن،⁵ وعنه أنه كان إذا سئل عن تفسير آية من القرآن قال: إنا لا نقول في القرآن شيئاً.⁶ فكان أصحاب رسول الله ﷺ إنما يُعنون بالكلام حول آيات الأحكام، فقد نقل عن التابعي المذكور: كنّا نسئل سعيد بن المسيّب عن الحلال والحرام، وكان أعلم الناس، فإذا سئلناه عن تفسير آية من القرآن سكت كأن لم يسمع.⁷

وبعد العلم بمنهج الصحابة والتابعين في تفسير القرآن كيف يصح القول بتفسير القرآن بالأحاديث؟ فإن أبواب التفسير في كتب الحديث يتضمن المرفوع والموقوف، وكذا الصحيح والضعيف، مثلاً: فأورد في تفسير "تسع آيات" في قوله تعالى: "وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ ءَايَاتٍ بَيِّنَاتٍ" (سورة الإسراء: 101) فالقرآن يصح بأن الآيات التسع هي العصاء واليد البيضاء، والسنون، ونقص الثمر،

¹ تفسير ابن كثير، 6، 7 / 1.

² محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري، مصر، 1968م، 86/1.

³ تفسير ابن كثير، 5/1.

⁴ المجموعة التي تسمى "تفسير ابن عباس" يرى العلماء أنّ معظمها موضوعة.

⁵ تفسير الطبري، 86/1.

⁶ المصدر نفسه

⁷ المصدر نفسه

والطوفان، والجراد، القمل، والصفادع، والدم. (7: 133، 7: 107، 7: 130) ولكن روى الترمذي وأحمد والنسائي وابن ماجه أن الآيات التسع اجتناب الشرك، والزنا، وقتل النفس الزكية، والسرقه، والنميمة عن معصوم عند الحاكم، وأكل الربا، واتهام المحصنة والهروب من ساحة الحرب، والاعتداء يوم السبت، وهي في الأصل أحكام التوراة العشرة، فلذلك لما سمعها جماعة اليهود الذين أتوا رسول الله ﷺ يسألون عن تفسير الآيات التسع، أظهرها فرحتهم البالغة وقبلوا أيدي النبي ﷺ.¹

ومن تلك الأحاديث ما تعارض صريح نص القرآن الكريم، مثل ما روي عن آية التطهير وكذب الخليل إبراهيم، ومنه ما روي في تفسير (وللرجال علمين درجة)، فإنه أيضاً يناقض صريح القرآن، ففيه أن امرأة شكت إلى رسول الله ﷺ أن زوجها لطم على وجهها لطمه أثرت في وجهها، فقال رسول الله ﷺ ومن أين له ذلك، فنزلت "الرجال قوامون على النساء" ففي ضوء هذا الحديث قد أذن للزوج أن يضرب حرمه كيف شاء، والعياذ بالله.²

وأما الأحاديث التي ملأوا بها كتب التفسير فقد قال فيه الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - "ثلاثة أمور ليس لها إسناد، التفسير والملاحم والمغازي"،⁴³ وكذا قال الإمام ابن تيمية: "الموضوعات في كتب التفسير كثيرة".⁵

مع هذه الحقائق التي ذكرنا يرى العلماء الذين تعودوا التقليد أن هذا الرأي لا ينطبق على أحاديث غير أبواب التفسير من الكتب الستة سيما الصحيحين وهم في خطأ عظيم فإن معظم أحاديث الكتب الستة مع الصحيحين، آحاد، وقد أجمع المحققون - كما ذكرنا - أن الآحاد لا تفيد من

¹ أخرجه الترمذي في تفسير سورة بني إسرائيل، وحسنه.

² القاضي ثناء الله الباني، التفسير المظهر، حيدر آباد، 18/1.

³ مقدمة في أصول التفسير، ص 51.

⁴ فإن معظم روايات التفسير مرسلة.

⁵ مقدمة في أصول التفسير، ص 77.

اليقين بشيء،¹ إنما تفيد الظن الغالب، بجانب أن القرآن قطعي الدلالة، وهو يفيد اليقين، فكيف يسوغ لنا أن نفسّر ما هو قطعي الدلالة بما هو ظني الدلالة. أما الذين ظنوا أن الأحاد تفيد من اليقين بشيء، فإنّهم معترفون بالفرق بين اليقين الحاصل من كتاب الله واليقين الحاصل من أحاديث الصحيحين. فأّمّهات القرآن وأصوله لا يجوز تفسيرها إلا بالقرآن.

مكانة الحديث الصحيحة في تفسير القرآن الكريم: إن أكثر العلماء وقعوا حول تفسير القرآن بالحديث في إفراط وتفریط، فالتفريط: مثل ما روي عن الفقهاء أنهم كانوا يتشدّدون في نصوص القرآن، ولا يقيمون للأحاديث بجانب القرآن وزناً، قال الشيخ محمد أبو زهره عن فقهاء العراق:

"فإنّك تراهم قد بالغوا في الأخذ بنصوص القرآن ولم يلتفتوا إلى أحاديث واردة في موضوع الآية"،² وقال وهو يتحدّث عن فقهاء الأحناف: "فهم يأخذون بدلالة القرآن ومفهوم عباراته وإشاراته ويتركّون الأحاديث عند ذلك احتياطاً في قبول الرواية وترجيحاً لنصّ قرآني لا شكّ في صدقه على رواية حديث محتمل الصدق".³

ومثال الإفراط هو منهج المحدثين الذين يقولون بأن الأحاديث أسس وحدود لا يعدل عنها شيء في تفسير القرآن الكريم، ولكن الشيخ الفراهي سلك في هذا المقام مسلكاً وسطاً معتدلاً غاية الاعتدال، فلم يتركّ الأحاديث مطلقاً مثل ما فعل الفقهاء ولم يرض بأن يكون زمام القرآن بيد الحديث، فادّعي أنّ أصل الأصول أنّ يفسّر القرآن بالقرآن في ضوء نظم القرآن ونظائره وما سبق الكلام لأجله،⁴ وإذا تعيّن لآيات القرآن

¹ يجعل أهل الحديث أخبار الأحاد مفيدة للقطع، إذا احتفت بالقرائن؛ ولكنهم لا يقولون بأنّها تساوي القرآن في درجة اليقين، كيف والأحاديث المتواترة لا تبلغ درجة القرآن في إفادة اليقين، فضلاً عن أخبار اللآحاد.

² أبو حنيفة حياته وعصره، ص 261.

³ المصدر نفسه، ص 247.

⁴ إنّ هذا الأصل يقرّه كل أحد، لكنهم يلحقون به كلمة "إن" فيقولون: إن لم يمكن التفسير بالقرآن فيرجع إلى الحديث، ولكنّ هذه الكلمة لا مكان لها عند الشيخ الفراهي، فكان يجزم -ويبين تام- بأنّه يمكن تفسير كلّ آية بالقرآن الكريم، بدون الاحتياج إلى الرجوع إلى علمٍ فرعيّ.

معنى قطعي¹ يؤتى بالأحاديث التي ثبتت صحتها عند أهل الرواية وذوي الدراية تأييداً لكلام وتصديقاً له، وقد ذكر هذه المنزلة للحديث في عدّة مواضع، فقال:

"واليأس من القرآن والتمسك بالأحاديث وهن وفتح لأبواب الأكاذيب ولا يتم الحجّة عليهم. فليعتصم بالقرآن ويشده بالسنة والخبر الصحيح والعقل الصريح"،² وقال في موضع: "إذا كان الكلام محتماً لتأويلات مختلفة، فالمصير إلى ما له نظير في القرآن أحوط، فإن ما هو ليس في القرآن ربما يكون رأياً محضاً وضلالاً، وأما ما كان له نظير في الحديث فلا بد من صحّة رواية ودراية، ثم المصير إلى النظر الذي في القرآن أوثق"،³ وقال أيضاً: "فلا بد أن يؤخذ من النقل مع التنقيد، والاختيار بما صحّ وثبت، ولا يجمل ذلك على ترك النظر في دلالة القرآن وحمل الآية على نظائرها، والجمود على المنقول المحض، وعدم الفرق بين صحيح وسقيم وتسوية في الاعتماد... نعم، ينظر في ما نقل من السلف للتأييد عن الموافقة، ورجح النظر عند المخالفة حتى يطمئن القلب مما يفهم من الكلام، فإنّه أوثق وأبعد عن الخطأ، ولذلك قال علماء التفسير: إنّ أحسن التفسير ما كان بالقرآن".⁴

ولم يكتف الشيخ الفراهي بإعمال هذه الفكرة في تفسير القرآن فحسب بل عمّه في تشريع جميع مباحث الدين، فالحاصل أنّ القرآن أصل والحديث فرع في جميع أبواب الدين، وعن هذا الترتيب عبّر قائلاً:

"فهذا يؤيد ما فهمت من القرآن، ولكن ههنا خطر، وذلك أنّك قبل أن تفهم القرآن، تهافتت على الحديث، وفيه صحيح وسقيم، فيعلق بقلبك من الآراء ما ليس في القرآن أصل، وربما يخالف هدى القرآن، فتأخذ في تأويل القرآن إلى

¹ يشكّل هذا الأصل أساساً في أصوله التفسيرية، أنّ القرآن قطعيّ الدلالة، فلا تحتل الآية إلا معنيّ واحدًا، وإن كانت تظهر لنا احتمالات عديدة في مولولها، فيقول: القرآن لا يحتمل إلا تأويلًا واحدًا، وقد قدّمنا القول في أنّ القرآن قطعيّ الدلالة، وليس لعبارة إلا مدلول واحد. (انظر: التكميل في أصول التأويل، ص 20).

² التكميل في أصول التأويل، ص 15

³ المصدر نفسه، ص 54

⁴ المصدر نفسه، ص 7

الحديث ويلبس عليك الحق بالباطل فالسبيل السوي أن تعلم الهدى من القرآن وتبني عليه دينك، ثم بعد ذلك تنظر في الأحاديث، فإن وجدت ما كان مشارداً عن القرآن حسب باديء النظر، أولته إلى كلام الله، فإن تطابقا فقررت عينك وإن اختلفا فتوقف في الحديث واعمل بالقرآن".¹

فقد صرح الفراهي أن الآيات التي تتعلق بمهمات الدين وعقائد الإسلام لا يصار في تفسيرها إلى الحديث، وأما الآيات التي تضمنت أخباراً وحوادث تاريخية فيجوز أن تفسر بالأحاديث، ولكن لا يدعي أن هذا التفسير هو المحمل الذي لا يجوز أن يعدل عنه وأوضح هذا المعنى قائلاً: "والتفسير بحديث يناسب المقام إذا لم يقرر عقيدته ومذهباً مأموناً، ولكن مع ذلك ظني فأخذ به مع إمكان غيره كما في سورة الحجر،² المقتسمين الذين جعلوا القرآن عضين -روي أن الكافرين قالوا- بعضهم لبعض:- استهزاء أنا أخذ البقرة، وأعطيك المائدة أو العنكبوت، فهو المعني المأمون، ولكن غير يقيني".³

الموقف السديد عند التعارض: إن أكثر علماء التفسير سلكوا منهجاً خاطئاً عند وقع التعارض بين الأحاديث وظاهر القرآن، فلما رأوا نصوص القرآن تتعارض الأحاديث أولوا كلام الله تعالى إلى الأحاديث بدل تأويل الأحاديث إلى القرآن، مع أنهم لو تأملوا تلك الأحاديث حق التأويل لوجدوا جميعها أو أكثرها توافق القرآن، يقول الشيخ الفراهي:

"وكان عليهم أن يأولوا الأحاديث إلى القرآن فإني رأيت كم من روايات متضادة حسب الظاهر، توافقت حين أولناها إلى القرآن فإن القرآن كالمركز وإليه ترجع الأحاديث من جهات مختلفة".⁴

¹ المصدر نفسه، ص 65-66

² سورة الحجر: 90-91

³ التكميل في أصول التأويل، ص 69

⁴ المصدر نفسه، ص 21

وإذا تعدّرت التوافق بين القرآن والحديث المتعارضين رغم الجهد المضني، فيرجع إلى ترجيح القرآن لقطعية ثبوته واستدلّ عليه بأنّ الحديثين إذا تعارضا يأخذون بإجماعهم أصحّهما ثبوتًا، وإذا تساويا في الصحة يحاول الجمع بينهما ولا شكّ أنّ القرآن أصحّ وأقوى ثبوتًا من كلّ شيء، فمن الواجب أن يأول الحديث إليه عند التعارض.

وإليكُم كلام الفراهي بلفظه: "وإذا تعارض حديثان، فيأخذون بأثبت، فلم لا يفعل كذلك إذا تعارض القرآن والحديث أو يوافقون بين المتعارضين إذا تساويا في السند، والقرآن أوثق سندًا فلا بد أن يأول الأحاديث بالقرآن كما في معنى أهل البيت تأول حديث المباهلة".¹

الحديث ونسخ القرآن: وقد قال بعض العلماء فيما مضى من الزمان بأنّ الحديث ينسخ القرآن، يعني أنّ بعض الأحكام التي ثبتت بالقرآن نسخت بحكم الحديث، وبه يقول بعض علماء زماننا، ولكن الشيخ الفراهي كان يخالف هذا الرأي الباطل أشدّ خلاف، وكتب: الحديث لا ينسخ القرآن ولو بلغ حدّ التواتر، فسبيله التأويل والتوقف لا غير، أما أن يفسخ به كتاب الله فلا، وبه يقول الإمام الشافعي وأحمد ابن حنبل وعامة أهل الحديث، قالوا: الحديث لا ينسخ كتاب الله وإن بلغ حدّ التواتر، فلما كان هؤلاء أئمة أهل الحديث وهم أهل البيت في الحديث، لا يرون نسخ الكتاب بالحديث ولو متواترًا، فلا نقيم لرأي الفقهاء وزنًا في هذا الباب - أعاذنا الله من فتنة القول بنسخ الكتاب بالحديث² - وهذا الذي قلنا هو مذهب المحققين، وقد ذكرنا فيما مضى ذلك عن الإمام أحمد بن حنبل، فروى عنه: "قال الفضل بن عياض: سمعت أبا عبد الله يعني أحمد بن حنبل وسئل عن الحديث الذي روي أن السنة قاضية على الكتاب فقال: ما أجسر على هذا أن أقوله إنّ السنة قاضية على الكتاب، إن السنة تفسر الكتاب وتبينه،

¹ المصدر نفسه، ص 68

² فاتحة تفسير نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان، ص 11

العدد الخاص مجلة الهند

قال الفضل: وسمعت أحمد بن حنبل يقول: لا تنسخ السنة شيئاً من القرآن، قال لا ينسخ القرآن إلا القرآن".¹

قد ناقشنا بالتفصيل فيما سبق آراء الشيخ الفراهي عن الحديث مما يجعلنا نقول بلا خوف إنَّ الفراهي لم يكن منكرًا للحديث، بل كان يختار منهجًا وسطًا عن الحديث كما هو دأب غيره من المحققين، فكان يرى القرآن أصلًا أصيلاً ويرى غيره من العلوم - بجانب الحديث - فروغًا أما في حياته العملية فكان حريصًا على اتباع السنة شديد التمسك بها، ممَّا صرح أنَّه كان يفرق بين الحديث والسنة، وقد ذكرنا وجه الفرق فيما سبق، فالحق أنَّ الشيخ الفراهي أنزل الحديث منزلة تليق به من غير إفراط ولا تفريط، وهذه خدمة جليلة للشيخ تستحق الثناء والتقدير.

¹ جامع بيان العلم لابن عبد البر، 234/2